الأمم المتحدة

A/CN.4/555

الجمعية العامة

Distr.: General
29 April 2005
Arabic
Original: English

لجنة القانون الدولي

الدورة السابعة والخمسون

جنيف، ٢ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيه
و ٤ تموز/يوليه - ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥

الموارد الطبيعية المشتركة

التعليقات والملاحظات الواردة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٢	٤
ثانيا - تعليقات وملاحظات الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على الاستبيان المتعلق بالموارد المشتركة	٣	٤
ألف - الردود على الفرع ألف		
١ - الردود الواردة من الحكومات	٣-٢٧	٤
٢ - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية	٢٨-٣٠	٨
باء - الردود على الفرع ألف، السؤال ١		
١ - الردود الواردة من الحكومات	٣١-٧٤	٩
٢ - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية	٧٥-٨٢	١٧

270505 270505 05-32381 (A)
0532381

جيم – الردود على الفرع ألف، السؤال ٢

١ – الردود الواردة من الحكومات ٨٣-٩٤ ١٨

٢ – الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ٩٥-٩٧ ٢٢

دال – الردود على الفرع ألف، السؤال ٣

١ – الردود الواردة من الحكومات ٩٨-١١٢ ٢٢

٢ – الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ١١٣-١١٥ ٢٦

هاء – الردود على الفرع ألف، السؤال ٤

١ – الردود الواردة من الحكومات ١١٦-١٢٨ ٢٦

٢ – الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ١٢٩-١٣١ ٢٨

واو – الردود على الفرع باء

١ – الردود الواردة من الحكومات ١٣٢-١٣٨ ٣٠

٢ – الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ١٣٩ ٣١

زاي – الردود على الفرع باء، السؤال ١

١ – الردود الواردة من الحكومات ١٤٠-١٤٧ ٣١

٢ – الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ١٤٨-١٤٩ ٣٢

حاء – الردود على الفرع باء، السؤال ٢

١ – الردود الواردة من الحكومات ١٥٠-١٥٣ ٣٣

٢ – الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ١٥٤-١٥٥ ٣٤

طاء – الردود على الفرع جيم ١٥٦-٢٣٠

الردود الواردة من الحكومات ١٥٦-١٥٩ ٣٤

ياء – الردود على الفرع جيم، السؤال ١

١ – الردود الواردة من الحكومات ١٦٠-١٧٦ ٣٥

٢ – الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ١٧٧-١٧٩ ٣٨

كاف – الردود على الفرع جيم، السؤال ٢

١ – الردود الواردة من الحكومات ١٨٠-١٨٤ ٣٩

٢ – الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ١٨٥-١٨٦ ٤٠

لام – الردود على الفرع جيم، السؤال ٣
١ – الردود الواردة من الحكومات ١٨٧-١٩٠ ٤١
٢ – الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ١٩١ ٤١
ميم – الردود على الفرع جيم، السؤال ٤
١ – الردود الواردة من الحكومات ١٩٢-١٩٤ ٤٢
٢ – الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ١٩٥ ٤٢
نون – الردود على الفرع جيم، السؤال ٥
١ – الردود الواردة من الحكومات ١٩٦-٢٠٣ ٤٣
٢ – الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ٢٠٤ ٤٥
سين – الردود على الفرع جيم، السؤال ٦
الردود الواردة من الحكومات ٢٠٥-٢٠٧ ٤٥
عين – الردود على الفرع جيم، السؤال ٧
الردود الواردة من الحكومات ٢٠٨-٢١٤ ٤٩
فاء – الردود على الفرع جيم، السؤال ٨
الردود الواردة من الحكومات ٢١٥-٢١٦ ٥١
صاد – الردود على الفرع جيم، السؤال ٩
١ – الردود الواردة من الحكومات ٢١٧-٢١٩ ٥٢
٢ – الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ٢٢٠-٢٢١ ٥٢
قاف – الردود على الفرع جيم، السؤال ١٠
الردود الواردة من الحكومات ٢٢٢-٢٢٦ ٥٣
راء – الردود على الفرع جيم، السؤال ١١
الردود الواردة من الحكومات ٢٢٧-٢٢٨ ٥٤
شين – الردود على الفرع جيم، السؤال ١٢
الردود الواردة من الحكومات ٢٢٩-٢٣٠ ٥٤

المرفق

استبيان بشأن الوارد الطبيعية المشتركة معمم على الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة ٥٥

أولا – مقدمة

١ – وافقت لجنة القانون الدولي، في تقريرها لعام ٢٠٠٤، بناء على طلب المقرر الخاص، على تعميم استبيان أعده المقرر الخاص على الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة يطلب إليها فيه تقديم آرائها بشأن المياه الجوفية[(١)]. وفي تعميم مؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ ورسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أحالت الأمانة العامة الاستبيان إلى الحكومات والمنظمات الحكومية ذات الصلة (انظر المرفق).

٢ – وحتى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وردت ردود على الاستبيان من الدول الثماني عشرة التالية: الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وباكستان، وبروني دار السلام، وبوركينا فاسو، وبولندا، والدانمرك، والسلفادور، وقطر، وقيرغيزستان، وكولومبيا، ولاتفيا، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وهندوراس. كما وردت ردود من ٣ منظمات حكومية دولية ذات صلة هي: مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا؛ ولجنة الحدود والمياه الدولية، وسلطة حوض النيجر. وأدرجت هذه الردود في هذا التقرير ونظمت قدر الإمكان بناء على الأسئلة التي طرحها المقرر الخاص.

ثانيا – تعليقات وملاحظات الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على الاستبيان المتعلق بالموارد المشتركة

ألف – الردود على الفرع ألف

هل في توجد في دولتكم طبقات مياه جوفية تتجاوز الحدود الوطنية؟

١ – الردود الواردة من الحكومات

الإمارات العربية المتحدة وبولندا وقطر

٣ – أجابت الإمارات العربية المتحدة وبولندا وقطر بـ ''نعم'' في ردودها على السؤال ألف.

بروني دار السلام

٤ – ليس لدى بروني دار السلام أي طبقات مياه جوفية تتجاوز حدودها الوطنية كما لا يربطها ببلدان أخرى أي اتفاق لتقاسم طبقات المياه الجوفية.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١٠ (A/59/10)، الفقرة ٨١.

بوركينا فاسو

٥ - أفادت بوركينا فاسو بأن أهم المياه الجوفية المشتركة يقع في مناطق رسوبية تمثل ١٨ في المائة تقريبا من مساحة البلد. وهذه المياه الجوفية مشتركة مع مالي (وهو قطاع يمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال) ومع بنن (في الجنوب الشرقي)[٢].

كولومبيا

٦ - لكولومبيا حدود مع خمسة بلدان هي: جمهورية فنزويلا البوليفارية والبرازيل وإكوادور وبنما وبيرو[٣]. وتمتد طبقات المياه الجوفية للبلد إلى أربع دول من تلك الدول، وهي: جمهورية فنزويلا البوليفارية والبرازيل وإكوادور وبيرو. وأحرز تقدم ملموس مؤخرا في دراسة وإدارة وتنمية طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود مع جمهورية فنزويلا البوليفارية وإكوادور.

٧ - وتشترك كولومبيا مع الدول المجاورة لها في طبقات المياه الجوفية التالية:

(أ) مع جمهورية فنزويلا البوليفارية، حوض نهر كارايبيا - باراغوشون، وحوض نهر كاتاتومبو، وحوض نهر أراوكا، وحوض نهر أورينوكو؛

(ب) ومع إكوادور، حوض نهر كارشي - غوايتارا، وحوض نهر ميا ماتاخي؛

(ج) ومع بيرو: حوض نهر بوتومايو، وحوض نهر الأمازون؛

(د) ومع البرازيل، حوض نهر الأمازون.

الدانمرك

٨ - يوجد إعلان بين الدانمرك وألمانيا بشأن إدارة أحواض المجاري المائية العابرة للحدود في فيدا، وكروسا وميدن وجاردلوند غروفت. ويربط الاتفاق بين وزارة البيئة الدانمركية ووزارة البيئة وحماية الطبيعة وسلامة المفاعلات بألمانيا. ولم يتم الاتفاق على أي شيء محدد، بصورة موازية، فيما يتعلق بأجسام المياه الجوفية أو طبقات المياه الجوفية.

---

(٢) تضمن رد بوركينا فاسو خريطة حذفت ويمكن الإطلاع عليها في شعبة التدوين بمكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة.

(٣) يضمن رد كولومبيا خريطة حذفت ويمكن الإطلاع عليها في شعبة التدوين بمكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة.

السلفادور

٩ - أفادت السلفادور بأنها تقتسم ثلاثة مستجمعات مائية دولية هي: حوض ريو باس (السفادور/غواتيمالا)؛ وحوض نهر ليمبا (السلفادور/غواتيمالا/هندوراس)؛ وحوض نهر غواسكوران (السلفادور/هندوراس).

١٠ - وعلى جانب المحيط الهادئ، تزايد حجم مياه السلفادور بمعدل ٥٨ في المائة (ما يزيد على ٠٠٠ ٣٥ كيلومتر مربع) بفضل المياه السطحية والجوفية التي تتلقاها من غواتيمالا وهندوراس.

هندوراس

١١ - أفادت هندوراس بأن لها طبقات مياه جوفية في المناطق المتاخمة للسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا.

كينيا

١٢ - أفادت كينيا بأن لها طبقات مياه جوفية تتجاوز حدودها الوطنية.

قيرغيزستان

١٣ - بما أن الأجوبة على الأسئلة في الفرعين ألف وجيم تتداخل من بعض الجوانب، فإن المعلومات الواردة من قيرغيزستان ترد أدناه مدمجة و متتالية بغض النظر عن ترتيب الأسئلة.

١٤ - توجد في قيرغيزستان مجاري مائية دولية يتم التعاون بشأنها أساسا في إطار الاتفاقات الدولية التالية:

(أ) اتفاق ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بين حكومة قيرغيزستان وحكومة كازاخستان بشأن استخدام المرافق العمومية لإدارة المياه في نهري شو وتالاس؛

(ب) اتفاق ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨ بين حكومة قيرغيزستان، وحكومة كازاخستان وحكومة أوزبكستان بشأن استخدام موارد الطاقة المائية لحوض نهر سيرداريا.

لاتفيا

١٥ - حددت لاتفيا أجسام المياه الجوفية العابرة للحدود التي سيتم قريبا استكمال قائمتها بما فيها دراسة تشكيلها وقائمتها، في وقت متزامن مع وضع خطط إدارة أحواض الأنهار. وقد حُددت شروط رصد وإدارة هذه الأجسام، بمقتضى قانون إدارة المياه، ولائحة مجلس الوزراء رقم ٨٥٧ المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، المتعلقة بإجراءات استعراض

موارد المياه الجوفية ومعايير الجودة، ولائحة مجلس الوزراء رقم ٩٢ المؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، المتعلقة بشروط رصد المياه السطحية والمياه الجوفية والمناطق المحمية ووضع برامج الرصد وبمقتضى لوائح مجلس الوزراء الأخرى ذات الصلة.

المكسيك

١٦ - أفادت المكسيك بأن لها طبقات مياه جوفية تتجاوز حدودها الوطنية. فللمكسيك حدود طويلة في الشمال مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي الجنوب مع بليز وغواتيمالا، ويبلغ مجموعها ٤ ٣٠١ كيلومتر.

موناكو

١٧ - تتجاوز طبقات المياه الجوفية لموناكو حدودها الوطنية.

ناميبيا

١٨ - من المحتمل أن تكون ثمة طبقات مياه جوفية عابرة للحدود بين أنغولا وناميبيا وحوض كوفيلي في جنوب أنغولا وشمال ناميبيا، وكذا بين بوتسوانا وناميبيا على طول الحدود بين البلدين عبر صحراء كالاهاري. وقد تكون ثمة طبقات مياه جوفية بين أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي ومنطقة كابريفي في ناميبيا. ولم يتم بعد استكشاف سعة طبقات المياه الجوفية هذه وطاقتها.

١٩ - ونتيجة لما سلف ذكره، فإن الاتفاقات القائمة بشأن إدارة الموارد المائية المشتركة تذكر كمنطلق ''المياه التي تحظى باهتمام مشترك'' وتشمل المياه السطحية والمياه الجوفية.

هولندا

٢٠ - توجد طبقات مياه جوفية بالصيغة التي حددت بها في التقرير الثاني للمقرر الخاص عن الموارد الوطنية المشتركة (A/CN.4/539/Add.1) على طول الحدود البرية الهولندية، ويمكن وصفها كلها بأنها طبقات مياه جوفية غير محصورة أو شبه محصورة.

٢١ - وفي الوقت الراهن، تستخرج المياه من طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود قرب برغن أوب زوم (إقليم نورد –برابنت) وقرب دينيكامب (إقليم أوفريسيل).

٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك يقع عدد من طبقات المياه الجوفية على أعماق كبيرة (٥٠٠-٦٠٠ متر تحت سطح الأرض)، وعلى طول الحدود البرية الهولندية كذلك. ومن أمثلتها ''سلينك الوسطى'' (التي تعبر ألمانيا وبلجيكا وهولندا) وطبقات المياه الجوفية الواقعة تحت وادي نهر الراين.

٢٣ - وتبين من الأبحاث الهيدرولوجية التي أجريت مؤخرا أنه يحتمل أن تكون ثمة طبقات مياه جوفية كبيرة على طول الحدود البحرية الهولندية، وتمتد على طول الجرف القاري لبحر الشمال.

النرويج

٢٤ - أفادت النرويج بأن لها طبقات مياه جوفية تمتد إلى الاتحاد الروسي وفنلندا والسويد. غير أنه، لا توجد إلا طبقات مياه جوفية غرينية ومياه جوفية في صخور بلورية ذات أهمية تجارية أو إيكولوجية محدودة. وليست لها من الأهمية ما يكفي لجعلها موضوع عناية ثنائية/دولية.

باكستان

٢٥ - أفادت باكستان بأن حدود مياهها الجوفية تتجاوز حدود الدولة بين باكستان والهند.

الاتحاد الروسي

٢٦ - يشترك الاتحاد الروسي في الأجسام المائية العابرة للحدود مع معظم الدول المجاورة له.

الولايات المتحدة الأمريكية

٢٧ - أفادت الولايات المتحدة الأمريكية بأن لها طبقات مياه جوفية تتجاوز الحدود مع الدولتين المجاورتين وهما كندا والمكسيك.

٢ - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا

٢٨ - ما فتئ مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا الذي هو منظمة إقليمية، يعمل بصفته وكالة تنفيذية لـ ''برنامج وضع استراتيجية إقليمية لاستغلال شبكة خزان الحجر النوبي''، خلال فترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. وخزان الحجر الرملي النوبي طبقة مياه جوفية مشتركة بين تشاد والجماهيرية العربية الليبية والسودان ومصر.

لجنة الحدود والمياه الدولية

٢٩ - أجابت لجنة الحدود والمياه الدولية بالإيجاب.

سلطة حوض النيجر

٣٠ - لحوض النيجر طبقة مياه جوفية عابرة للحدود تغطي تسعة بلدان هي:بنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وغينيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. وتقوم سلطة حوض نهر النيجر بإنجاز عملية ''منظور التقاسم'' بين البلدان الأعضاء التي ستراعي مراعاة شاملة الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتنميتها.

باء - الردود على الفرع ألف، السؤال ١

إذا كان الجواب بالإيجاب، فهل توجد ثمة أي ترتيبات أو اتفاقات مع الدول المجاورة لكم بشأن استخدام أو إدارة طبقات المياه الجوفية هذه أو أي تعاون آخر بشأنها؟

١ - الردود الواردة من الحكومات

الإمارات العربية المتحدة والسلفادور وقطر

٣١ - في ردودها على السؤال ١، أجابت السلفادور بـ 'نعم'، فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المشتركة وبـ 'لا' فيما يتعلق بطبقات المياه الجوفية، في حين أجابت الإمارات العربية المتحدة وقطر بـ 'لا'.

بوركينا فاسو

٣٢ - أفادت بوركينا فاسو بأنه فيما يتعلق بالمياه الجوفية على وجه الخصوص، لم تبرم أي اتفاقات محددة مع بنن أو مالي.

كولومبيا

٣٣ - إن كولومبيا باعتبارها من المشاركين في إدارة المشروع المعنون ''المياه الجوفية في المنطقة الحدودية لكوكوتا وفيلا ديلروزاريو (كولومبيا) وسان أنطونيو-أورينيا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)''، تشارك، بتنسيق من معهد الهيدرولوجيا، ودراسات الأرصاد الجوية والبيئة (IDEAM) وبدعم من وزارة البيئة والإسكان والتنمية الإقليمية ومعهد بحوث الجيولوجيا والتعدين (INGEOMINAS) في برنامج إدارة موارد طبقات المياه الجوفية المشتركة دوليا (ISARM) تحت إشراف منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو).

٣٤ - وتشارك كولومبيا مشاركة نشيطة في برنامج إدارة موارد طبقات المياه الجوفية المشتركة دوليا المشترك بين منظمة الدول الأمريكية ومنظمة اليونيسكو (طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود في الأمريكيتين). والبرنامج جهد مشترك يبذله البرنامج الهيدرولوجي الدولي

لليونيسكو (UNESCO/IHP) ومكتب التنمية المستدامة والبيئة لمنظمة الدول الأمريكية، من أجل تطوير برنامج إدارة الموارد طبقات المياه الجوفية المشتركة دوليا في الأمريكيتين. والهدف العام لبرنامج إدارة موارد طبقات المياه الجوفية المشتركة دوليا هو تعزيز القاعدة المعرفية من المعلومات العلمية والاجتماعية الاقتصادية والقانونية والبيئية اللازمة لإدارة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود في كل بقاع العالم. وتديره لجنة تنسيق تتألف من خبراء من اليونيسكو، والرابطة الدولية لأخصائيي العلوم المائية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، وتعمل كلها في إطار البرنامج الهيدرولوجي الدولي.

٣٥ - وبرنامج إدارة موارد طبقات المياه الجوفية المشتركة دوليا في الأمريكيتين مبادرة إقليمية أُعلن عنها في مؤتمر الرابطة الدولية لأخصائيي الهيدرولوجيا ورابطة أمريكا اللاتينية لتسخير الهيدرولوجيا لأغراض التنمية المعقود في مار ديلبلاتا، الأرجنتين.

٣٦ - وقد ركز مكتب التنمية المستدامة والبيئة التابع لمنظمة الدول الأمريكية، باعتباره الهيئة التي تتولى تنسيق إدارة موارد طبقات المياه الجوفية المشتركة دوليا في الأمريكيتين، جهوده على جعل البلدان الأربعة والعشرين في الأمريكيتين التي تتقاسم طبقات مياه جوفية عابرة للحدود تتعاون مع البرنامج من حيث توفير المعلومات الأساسية.

٣٧ - وقد تأخر المشروع المشترك بين كولومبيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية عن موعده بسبب ضعف الهياكل الأساسية المتاحة للهيئات الإقليمية المستقلة للحدود الشمالية الشرقية (CORPONOR)لتولي أمر المشروع وقلة الاهتمام بالمسألة من الجانب الفنزويلي، رغم تزايد استخدام المياه الجوفية في المنطقة.

٣٨ - وفي منطقة كاتاتومبو الحدودية، نوقش موضوع المياه الجوفية لأول مرة في الاجتماع المعقود تحت إشراف منظمة الدول الأمريكية ومنظمة اليونيسكو في كوكوتا، كولومبيا، من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٣٩ - وفي منطقة غواخيرا الحدودية، ناقشت اللجان الثنائية المعنية بمسائل الحدود بين الدولتين، مسألة المياه الجوفية، لاسيما في منطقتي باراغواشون (كولومبيا) وكارايبيا (فنزويلا). وأجريت دراسات لطبقة المياه الجوفية، وبمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أجريت دراسات شتى لتحسين فهم طبقة المياه الجوفية في إطار برنامج الحماية المتكاملة للمياه الجوفية.

٤٠ - وثمة اتفاقات شتى بين بلدان المنطقة لتشجيع الدراسات التقنية والتعاون وتبادل المعلومات، وكان بعضها أكثر فعالية من البعض الآخر. ومن بينها اتفاق لإنشاء لجنة تقنية

ثنائية للدراسة الشاملة للأحواض الهيدروغرافية التي تستخدمها بصورة مشتركة كولومبيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية، واتفاقات بشأن التعاون التقني في إطار معاهدة الأمازون للتعاون بين إكوادور والبرازيل وبيرو.

٤١ - كما تشارك كولومبيا مع جمهورية فنزويلا البوليفارية في اللجنة التقنية الثنائية للدراسة الشاملة للأحواض الهيدروغرافية المشتركة الاستخدام، والتي تتفرع عنها لجنتان تقنيتان، إحداهما لحوض نهر كاراييبا-باراغواشون في منطقة غواخيرا الكولومبية الفنزويلية والأخرى لنهر كاتاتومبو.

٤٢ - ومن المؤسسات والسياسات والبرامج التي لها أثر على مسائل المناطق الحدودية ما يلي: اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بتكامل وتنمية المناطق الحدودية؛ والمجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، الوثيقة رقم ٣١٥٥/٠٢ (موجز سياسة لمنطقة الحدود)؛ ولجان البلدان المجاورة؛ وبرنامج أمن وتنمية المناطق الحدودية (وزارة الخارجية ووزارة الدفاع)؛ ولجنة الأنديز للسلطات البيئية التابعة لجماعة الأنديز؛ واستراتيجية التنوع البيولوجي الإقليمية؛ والقرار رقم ٥٠١ (مناطق التكامل الحدودي)؛ ومنظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون .

٤٣ - وأنشئت اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بتكامل وتنمية المناطق الحدودية بموجب القرار رقم ٥٦٩ لعام ٢٠٠١. وتعد هذه اللجنة الهيئة السياسية المسؤولة عن التنسيق والتوجيه العام والعمل بين المستويين المركزي والمحلي. وتعنى بصوغ سياسة المناطق الحدودية وإدارتها وتنفيذها في جميع الجوانب المتعلقة بتعزيز تنمية المناطق الحدودية وتكاملها مع البلدان المجاورة من حيث المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والثقافية والبيئية والعلمية ومسائل الهياكل الأساسية، مع مراعاة خصائص تلك المناطق.

٤٤ - وتتألف اللجنة المشتركة بين القطاعات من وزير الخارجية (الذي يرأسها ويتصرف بصفته أمينها التنفيذي)، ووزراء الداخلية والدفاع والإسكان والقرض العام والتجارة الخارجية والبيئة والنقل والتعليم والصحة والتعدين والطاقة ومدير الإدارة الوطنية للتخطيط. ومن المشاركين المدعوين مديرا الوكالة الوطنية للتعريفات والرسوم الجمركية (DIAN)وشبكة التضامن الاجتماعي؛ كما شارك وزير الزراعة والتنمية الريفية مشاركة نشيطة منذ إنشاء اللجنة.

٤٥ - وقد أناطت اللجنة المشتركة بين القطاعات مؤخرا بالإدارة الوطنية للتخطيط ووزارة الخارجية مسؤولية تنسيق صياغة السياسة الوطنية المتعلقة بتكامل المناطق الحدودية وتنميتها.

٤٦ - وفي رسم الخطوط العريضة لسياسة المناطق الحدودية، يسعى المجلس الوطني المعني بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية إلى وضع آلية إطارية لسياسة تنمية المناطق الحدودية وإدماجها تتيح التنسيق بين شتى الأجهزة الوطنية والإقليمية والمحلية لتحقيق الأهداف المرسومة. وتنص الوثيقة التوجيهية على الالتزامات التالية في القطاع البيئي:

(أ) ستقوم وزارة البيئة والإسكان والتنمية الإقليمية بتشجيع الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في المناطق الحدودية وحفظه وتعزيزه؛

(ب) ستعمل الحكومة مع الهيئات المستقلة الإقليمية على زيادة منح الشواهد التحفيزية الحرجية بغرض تسريع وتيرة الإصلاح؛

(ج) ستعمل الحكومة مع الهيئات المستقلة الإقليمية العاملة في المناطق الحدودية على وضع برامج للتثقيف البيئي وإعداد خصائص البيئة والقيام بجرد للموارد الطبيعية، بغية تطوير تكنولوجيات مستدامة ومعارف ومن أجل الاستخدام السليم لتلك الموارد؛

(د) سيصمم المعهد الجغرافي أوغسطين كودازي، بالتعاون مع وزارة البيئة والإسكان والتنمية الإقليمية، نظما موثقة جغرافيا استنادا إلى معلومات بيئية بغرض تحديد التربة والتعرية والتلوث واستخدام الأراضي وكذا المياه والموارد الحرجية؛

(هـ) سيدعم المعهد وضع منهجيات لاستخدام الأراضي في المناطق الحدودية ووحدات خاصة لتنمية المناطق الحدودية بغية تعزيز التنمية المتوازنة والمستدامة باستخدام سيناريوهات تطلعية؛

(و) سيحدد معهد الهيدرولوجيا والأرصاد الجوية والدراسات البيئية والبحوث المتعلقة بتوفر الموارد المائية ونوعيتها وإصلاح مجاري الأنهار، ويرصد الأموال لتلك الدراسات؛

(ز) سيطلب من وزارة الزراعة والتنمية الريفية ووزارة البيئة والإسكان والتنمية الإقليمية وضع سياسة للممارسات الزراعية المستدامة المناسبة للمناطق الحدودية والوحدات الخاصة لتنمية المناطق الحدودية؛

(ح) سيطلب من وزارة البيئة والإسكان والتنمية الإقليمية تشجيع الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في المناطق الحدودية والوحدات الخاصة لتنمية المناطق الحدودية وحفظ التنوع البيولوجي فيها وتعزيزه؛

(ط) سيطلب من وزارة البيئة والإسكان والتنمية الإقليمية والهيئات المستقلة الإقليمية أن تزيد من الشهادات التحفيزية الحرجية في المناطق الحدودية والوحدات الخاصة لتنمية المناطق الحدودية.

٤٧ - ومن أهداف التكامل في منطقة الأنديز تعزيز تنمية البلدان الأعضاء في لجنة جماعة الأنديز وتحسين مستوى عيش سكان المنطقة بوسائل منها استغلال الموارد الطبيعة والبيئة وحفظها.

٤٨ - وفي قرارها رقم ٤٣٥ المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أنشأت لجنة جماعة الأنديز لجنة الأنديز للسلطات البيئية التي يتمثل غرضها الرئيسي في إسداء المشورة وتقديم الدعم لأمانة جماعة الأنديز لرسم سياسة للجماعة في مجال البيئة وضمان الرصد والتنفيذ والامتثال التام للقرارات والأنظمة المرفقة بها في المجال البيئي.

٤٩ - كما يرتبط إنشاء لجنة الأنديز للسلطات البيئية بمشروع الاستراتيجية الإقليمية للتنوع البيولوجي للبلدان المدارية في منطقة الأنديز الذي وافقت عليه في آذار/مارس ١٩٩٨ أمانة جماعة الأنديز ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والذي ينص على إنشاء لجنة للسلطات البيئية تتولى التوجيه في وضع الاستراتيجية.

٥٠ - وبموجب القرار ٥٠١ للجنة جماعة الأنديز المعنية بمناطق التكامل الحدودية، يقصد بمناطق التكامل الحدودية المناطق الحدودية المتاخمة للدول الأعضاء في جماعة الأنديز، والتي يتعين وضع سياسات لها وتنفيذ خطط وبرامج ومشاريع لفائدتها بغرض تعزيز التنمية المستدامة والتكامل على طول المناطق الحدودية بطريق مشتركة ومنسقة لتحقيق النفع المشترك مع مراعاة الخصائص المحددة لكل منطقة.

٥١ - ويجري إنشاء مناطق التكامل الحدودية لتهيئة أفضل الظروف للتنمية المستدامة والتكامل في المناطق الحدودية بين الدول الأعضاء في جماعة الأنديز، وفقا للمعايير المحددة.

٥٢ - وفيما يتعلق بمنظمة معاهدة الأمازون للتعاون، على مستوى القانون الدولي، يعد حوض الأمازون موضوع معاهدة الأمازون للتعاون التي وقعت في ١٩٧٨ وتشمل إكوادور والبرازيل وبوليفيا وبيرو وسورينام وغيانا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا.

٥٣ - والهدف من معاهدة الأمازون للتعاون هو تعزيز العمل المشترك الرامي إلى تشجيع التنمية المتوازنة لأقاليم الأمازون في كل دولة عضو، بما يفضي إلى نتائج منصفة وعميمة الفائدة وإلى صون البيئة وحفظ الموارد الطبيعية في تلك الأقاليم واستخدامها استخداما رشيدا.

٥٤ - وتنص معاهدة الأمازون للتعاون على إنشاء ست لجان لدراسة مسائل محددة، وهي لجنة العلم والتكنولوجيا، ولجنة الصحة، ولجنة البيئة، ولجنة شؤون الشعوب الأصلية، ولجنة السياحة، ولجنة النقل والاتصالات والهياكل الأساسية.

٥٥ - وقد وضعت المعاهدة موضع التنفيذ منذ ٢٠ سنة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة. لكن، نظرا لقلة عدد الإنجازات والنتائج العملية على مدى تلك الفترة، أوقف أولئك المانحون دعمهم إلى أن تعاد هيكلة المعاهدة لتتماشى مع المعايير الدولية المتعلقة بإعداد وتقديم المشاريع الاستثمارية وغير الاستثمارية ومع معايير التنمية المستدامة وفعالية التكاليف.

٥٦ - وتتمثل وظائف لجنة حوض مستجمع المياه مع جمهورية فترويلا البوليفارية فيما يلي:

(أ) تحديد المبادئ التوجيهية للأنشطة التقنية المزمع القيام بها في الأحواض المشتركة وإدارة الدعم السياسي والمالي للمشاريع التي يتم تحديدها؛

(ب) اقتراح الإجراءات اللازم إتباعها فيما يتعلق بالإدارة الشاملة للأحواض الهيدروغرافية المشتركة، على السلطات العليا في كل حكومة.

٥٧ - وتنشئ لجان الجوار مع إكوادور والبرازيل وبيرو لجانا فرعية أو موائد مستديرة مواضيعية، بشأن مواضيع من قبيل البيئة أو الموارد الطبيعية، للبت في الأنشطة التقنية أو إدارة الموارد الطبيعية أو لمجرد تحديد البرامترات والإجراءات المحتملة فيما يتعلق بطبقات المياه الجوفية.

هندوراس

٥٨ - ثمة اتفاق بين غواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا والاتحاد الأوروبي ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، يشير جزءه الثاني إلى البرنامج الإقليمي لإدارة حوض مستجمع المياه المتعدد الجنسيات.

كينيا

٥٩ - لا، لا توجد أي ترتيبات أو اتفاقات مع الدول المجاورة لنا بشأن استخدام أو إدارة طبقات المياه الجوفية.

لاتفيا

٦٠ - ليس للاتفيا في الوقت الراهن أي اتفاقات (اتفاقيات) أخرى أو أي وثائق رسمية أخرى مبرمة مع دول أخرى، عدا اتفاق غير رسمي (شفوي) سابق بين لاتفيا وليتوانيا بشأن تنسيق برنامج رصد المياه الجوفية.

المكسيك

٦١ - تتناول المذكرة رقم ٢٤٢ (الحدود الشمالية) للجنة الحدود والمياه الدولية المنشأة بموجب معاهدة المياه بين الولايات المتحدة والمكسيك لعام ١٩٤٤[٤]، المياه الجوفية إلى حد ما، وإن لم يكن ثمة أي اتفاق عام بشأن تلك المسألة يشمل الحدود بأكملها.

٦٢ - وتقر المذكرة رقم ٢٨٩ للجنة الحدود والمياه الدولية الاتفاق المتعلق برصد نوعية المياه السطحية والمياه الجوفية على طول الحدود بين البلدين. وفي إطار هاتين المذكرتين، وضع اتفاق تقني تحت إشراف لجنة الحدود والمياه الدولية، لتبادل المعلومات والمنشورات المشتركة ووضع نماذج لطبقة المياه الجوفية لويكو بولسون في منطقة سيوداد خواريس، شيواوا- إلباسو، تكساس. وأبرم أيضا اتفاق تقني لدراسة نوعية المياه في طبقة المياه الجوفية العابرة للحدود في منطقتي نوغاليس.

٦٣ - وفي إطار لجنة الحدود والمياه الدولية وبروح من التعاون جرى تبادل المعلومات المتعلق بشتى طبقات المياه الجوفية على طول الحدود بين البلدين.

٦٤ - وبالنسبة للحدود الجنوبية، ثمة صكان رئيسيان هما معاهدة تعيين الحدود بين المكسيك وغواتيمالا، الموقعة في مدينة مكسيكو في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٨٨٢، ومعاهدة تعيين حدود مستعمرة هندوراس البريطانية، المبرمة بين المكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية في مدينة مكسيكو في ٨ تموز/يوليه ١٨٩٣.

موناكو

٦٥ - لا ترتبط موناكو مع الدول المجاورة لها بأي ترتيبات أو اتفاقات بشأن استخدام وإدارة طبقات المياه الجوفية التي تتجاوز حدودها الوطنية، كما لا ترتبط معها بأي شكل آخر من أشكال التعاون في هذا المجال.

---

(٤) يرد وصف مفصل لولاية لجنة الحدود والمياه الدولية ووظائفها في الموقع التالي: http://www.ibwc.state.gov.

هولندا

٦٦ - في الوقت الراهن، لا توجد أي صكوك بشأن استخدام أو إدارة طبقات المياه الجوفية غير الصكوك العامة المتعلقة بسياسة المياه والمعتمدة في سياق الاتحاد الأوروبي أو التي هي بصدد الاعتماد. ومن هذه الصكوك:

(أ) التوجيه 2000/60/EC للبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي والمؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، والذي ينشئ إطارا لعمل الجماعة الأوروبية في مجال سياسة المياه (التوجيه الإطاري الأوروبي المتعلق بالمياه).

(ب) مقترح توجيه للبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي بشأن حماية المياه الجوفية من التلوث، والذي يجري النظر فيه حاليا في المجلس والبرلمان الأوروبي.

النرويج

٦٧ - أجابت النرويج بالسلب. فإذا نشأت مسائل بشأن المياه الجوفية (لم تنشأ هذه المسائل حتى الآن) فإن المؤسسات التالية ستتناولها: بالنسبة لفنلندا والاتحاد الروسي؛ لجنة الحدود الفنلندية الروسية النرويجية. بالنسبة للسويد: يُقترح اتباع نهج يتناول كل حالة على حدة، إذا اقتضى الأمر.

باكستان

٦٨ - توجد اتفاقات رسمية بشأن استخدام طبقات المياه الجوفية والتعدين فيها.

بولندا

٦٩ - الاتفاق البولندي الألماني بشأن التعاون في إدارة المياه العابرة للحدود (دخل حيز النفاذ في ١٩٩٦)؛ كما أن الاتفاق البولندي التشيكي بشأن التعاون في مجال إدارة المياه العابرة للحدود مع جمهورية تشيكوسلوفاكيا (١٩٥٦) اتفاق سار على سبيل الخلافة ويجري التفاوض حاليا بشأن شروط اتفاق جديد مع الجمهورية التشيكية، وثمة الاتفاق البولندي الأوكراني بشأن التعاون في إدارة المياه العابرة للحدود والذي دخل حيز النفاذ في ١٩٩٩؛ ويجري في الوقت الراهن التفاوض بشأن اتفاقات مع ليتوانيا وبيلاروس .

الاتحاد الروسي

٧٠ - لما كان من المتعين تنظيم استخدام وصون الأجسام المائية العابرة للحدود، فإن الاتحاد الروسي أبرم اتفاقات للتعاون في مجال حماية الأجسام المائية العابرة للحدود واستخدامها الرشيد مع إستونيا وأوكرانيا وبيلاروس وفنلندا وكازاخستان ومنغوليا.

وبالإضافة إلى ذلك، تتعلق الاتفاقات مع بيلاروس وكازاخستان ومنغوليا وأوكرانيا بالمياه الجوفية العابرة للحدود. علاوة على ذلك، أبرم اتفاق رباعي مع بيلاروس وكازاخستان وطاجيكستان بشأن المبادئ الأساسية للتعاون في مجال الاستخدام الرشيد للأجسام المائية العابرة للحدود وحمايتها.

٧١ - ولم تبرم حتى الآن أي اتفاقات متعددة الأطراف أو ثنائية خاصة بشأن طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود.

الولايات المتحدة الأمريكية

٧٢ - في ١٩٧٣، وضعت الولايات المتحدة والمكسيك، تحت إشراف لجنة الحدود والمياه الدولية المشتركة بين الولايات المتحدة والمكسيك المذكرة رقم ٢٤٢ التي تلزم كل بلد ببعض القيود السنوية المفروضة على ضخ المياه في المنطقة الحدودية لأريزونا-سورورا؛ كما تتضمن التزاما بالتشاور قبل إجراء أي تنمية للموارد المائية الجوفية أو السطحية قد تؤثر سلبا على البلد الآخر.

٧٣ - واتفق على المذكرة ٢٤٢ في انتظار إبرام ''اتفاق شامل بشأن المياه الجوفية'' بين الولايات المتحدة والمكسيك. ولم يتم حتى الآن إبرام هذا الاتفاق.

٧٤ - ويتناول المرفق ١٦ من اتفاق ١٩٧٨ المبرم بين الولايات المتحدة وكندا والمتعلق بنوعية مياه البحيرات الكبرى تلوث المياه الجوفية الذي يؤثر على مياه الحدود بشبكة البحيرات الكبرى. وهو ترتيب للتعاون المحدود وليس اتفاقا شاملا للإدارة والاستخدام.

٢ - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا

٧٥ - أفاد المركز بأن ثمة اتفاقا لإنشاء ''الهيئة المشتركة لدراسة وتنمية خزان الحجر الرملي النوبي''؛ وأن ثمة اتفاقين للجمع المستمر للبيانات وتبادلها. وفي سياق اتفاق جمع البيانات اتفقت البلدان الأربعة على تبادل البيانات الموحدة من خلال إنجاز البرنامج الذي أدمج في نظام المعلومات الإقليمي. واتفق أيضا على تبادل المعلومات التي سيتم جمعها استنادا إلى مقتضيات اتفاق تبادل البيانات باستكمال نظام المعلومات الإقليمي الذي سيتم إنجازه في بيئة للإنترنيت تمكن من الإطلاع المباشر على الصيغ المستكملة. غير أن بيئة الانترنيت هذه للإطلاع على المعلومات وتبادلها لم تنجز بعد بسبب انعدام التمويل.

٧٦ - وفي سياق اتفاق تبادل البيانات، اتفق على استكمال المعلومات بالرصد المتواصل لمعدلات استخراج المياه في بعض مواقع الاستخراج، ورصد مقاييس النوعية ومقاييس مستوى المياه في مواقع محددة. وسيتم إطلاع البلدان المعنية الأخرى على هذه المعلومات.

لجنة الحدود والمياه الدولية

٧٧ - تتناول إلى حد ما المذكرة رقم ٢٤٢ للجنة الحدود والمياه الدولية المشتركة بين المكسيك والولايات المتحدة، المياه الجوفية، رغم عدم وجود اتفاق عام على المسألة بالنسبة لكامل المنطقة الحدودية.

٧٨ - وبالإضافة إلى ذلك، تقيم المذكرة رقم ٢٨٩ للجنة اتفاقا على مراقبة نوعية المياه السطحية والجوفية على طول الحدود بين البلدين.

٧٩ - وفي سياق هاتين المذكرتين المذكورتين أعلاه، صيغ اتفاق تقني في إطار اللجنة لتبادل المعلومات، وإصدار منشورات مشتركة ووضع نماذج لطبقة بولسون ديل ويكو للمياه الجوفية في منطقة سيوداد خواريس شيواوا، المكسكي وإلباسو، تكساس، الولايات المتحدة.

٨٠ - كما صيغ اتفاق تقني لدراسة نوعية المياه في طبقة المياه الجوفية لأمبوس نوغاليس.

٨١ - وبالإضافة إلى ذلك، تم تبادل المعلومات بروح من التعاون بين أعضاء اللجنة بشأن شتى طبقات المياه الجوفية على طول الحدود بين البلدين.

سلطة حوض النيجر

٨٢ - أفادت سلطة حوض النيجر بأن الترتيبات ستنفذ من خلال عملية ''المنظور المشترك'' التي تجري حاليا في حوض النيجر.

جيم - الردود على الفرع ألف، السؤال ٢

إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء تقديم نسخة من الاتفاقات/الترتيبات.

١ - الردود الواردة من الحكومات

باكستان وقطر وكينيا، وناميبيا، والنرويج

٨٣ - أشارت باكستان وقطر والنرويج في أجوبتها إلى أن السؤال ألف-٢ لا يسري عليها، في حين أفادت ناميبيا إلى أنها ''ليس لديها جواب''.

كولومبيا

٨٤ - قدمت نسخ باللغة الإسبانية من القرار ٤٣٥ من لجنة الأنديز للسلطات البيئية؛ والقرار ٥٠١ المتعلقة بمناطق التكامل الحدودية بجماعة الأنديز؛ ووثيقة المجلس الوطني للسياسة الاجتماعية (CONPES)، رقم ٣١٥٥ لعام ٢٠٠٢ وهي متاحة للإطلاع عليها في شعبة التدوين بمكتب الشؤون القانونية للأمانة العامة.

الدانمرك

٨٥ - قدمت نسخة من الإعلان بين الدانمرك وألمانيا بشأن إدارة أحواض المجاري المائية العابرة للحدود في فيدا، وكروسا وميدن وجاردلوند غروفت.

٨٦ - ويمكن الإطلاع على النص باللغتين الدانمركية والألمانية في شعبة الشؤون القانونية بالأمانة العامة.

السلفادور

٨٧ - أجابت السلفادور بأن ثمة علاقة وثيقة بين الموارد الطبيعية وطبقات المياه الجوفية: فتسرب مياه الأمطار وتخللها إلى مستويات جوفية (طبقات المياه الجوفية) يتوقف إلى حد كبير على الكيفية التي تدار بها الموارد الطبيعية من قبيل الغابات والتربة المستخدمة في الأغراض الزراعية، والتربة المستخدمة في تربية المواشي، وممارسات حفظ التربة، والمناطق المحمية.

٨٨ - وقد قدمت نسخة باللغة الإسبانية من المعاهدة المبرمة بين السلفادور وغواتيمالا وهندوراس بشأن تنفيذ خطة تريفينيو وهي متاحة للإطلاع عليها في شعبة التدوين بمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة.

قيرغيزستان

٨٩ - قدمت نسخ باللغة الروسية من اتفاق ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بين حكومة قيرغيزستان وكازاخستان بشأن استخدام مرافق إدارة المياه المشتركة بين الدول على نهري شو وتالاس واتفاق ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨ بين حكومة قيرغيزستان وكازاخستان وأوزبكستان بشأن استخدام مواد الطاقة المائية لحوض نهر سيرداريا، وهي متاحة للإطلاع عليها لدى شعبة التدوين بمكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة.

المكسيك

٩٠ - قدمت نسخ من الاتفاقات التالية باللغة الإسبانية وهي متاحة للإطلاع عليها في شعبة التدوين بمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة:

(أ) معاهدة تعيين الحدود بين المكسيك وغواتيمالا، الموقعة في مدينة مكسيكو في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٨٨٢؛

(ب) معاهدة تعيين الحدود بين مستعمرة هندوراس البريطانية، المبرمة بين المكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الموقعة في مدينة مكسيكو في ٨ تموز/يوليه ١٨٩٣؛

(ج) الاتفاقية المنشئة للجنة الحدود الدولية لحل المسائل الناشئة عن مجرى نهر ريو غراندي ونهر كولورادو، والموقعة في واشنطن، في ١آذار/مارس ١٨٨٩، والاتفاقية الموقعة في واشنطن في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠٠ التي تجعل الأجل المنصوص عليه في اتفاقية ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٩، أجلا غير مسمى؛

(د) معاهدة المياه المكسيكية المبرمة بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية في ٣ شباط/فبراير ١٩٤٤؛

(هـ) المذكرتان المتبادلتان بين المكسيك وغواتيمالا بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر و٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، واللتان تشكلان اتفاقا بشأن إنشاء لجنة للحدود والمياه الدولية؛

(و) معاهدة تعزيز لجنة الحدود والمياه الدولية (لجنة الحدود والمياه الدولية لمنطقة الجنوب)، والموقعة في مدينة مكسيكو في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠؛

(ز) مذكرة لجنة الحدود والمياه الدولية رقم ٢٤٢ المعنونة ''الحل الدائم والنهائي للمشكل الدولي لملوحة مياه نهر كولورادو''، الموقعة في مدينة مكسيكو في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٣؛

(ح) مذكرة لجنة الحدود والمياه الدولية رقم ٢٨٩ المعنونة ''مراقبة نوعية المياه على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك''، الموقعة في إلباسو، تكساس، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢؛

(ط) التقرير المشترك للمهندسين الرئيسيين بشأن تبادل المعلومات ووضع النماذج الرياضية لطبقة المياه الجوفية في منطقة سيوداد خواريس، وشيواوا، وإلباسو، تكساس، (لجنة

الحدود والمياه الدولية، منطقة الشمال)، والموقع في إلباسو، تكساس، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؛

(ي) التقرير المشترك للمهندسين الرئيسيين بشأن الرصد المشترك لنوعية المياه الجوفية لتحديد وجود الملوثات ذات المصدر البشري في طبقة المياه الجوفية العابرة للحدود في منطقة نوغاليس، أريزونا/نوغاليس، سونورا (لجنة الحدود والمياه الدولية، منطقة الشمال)، والموقع في إلباسو، تكساس، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛

(ك) المرسوم المعدل والمتمم والملغي لأحكام شتى من قانون المياه الوطنية؛

(ل) قانون المياه الوطنية.

هولندا

٩١ - أفادت هولندا بأنه للحصول على معلومات بشأن صكوك الاتحاد الأوروبي، يرجى الرجوع إلى اللجنة الأوروبية.

بولندا

٩٢ - الاتفاقات غير متاحة باللغة الإنكليزية. وأشارت بولندا إلى أن بالإمكان تقديم نسخ باللغات الوطنية عند الطلب.

الاتحاد الروسي

٩٣ - أشار الاتحاد الروسي إلى أن الاتفاقات المشار إليها في الفقرة ٦٣ أعلاه قد أحيلت مباشرة إلى المقرر الخاص، السيد شوسي يامادا، في آذار/مارس ٢٠٠٤.

الولايات المتحدة الأمريكية

٩٤ - وجهت الولايات المتحدة انتباه المقرر الخاص إلى العناوين التالية على شبكة الانترنت: http://www.ibwc.state.gov/Files/Minutes/Min242.pdf بالنسبة للمذكرة رقم ٢٤٢ لعام ١٩٧٣ و العنوان http://www.epa.ov/glnpo/glwqa/1978/annex.html#ANNEX%2016 بالنسبة للمرفق ١٦ الملحق باتفاق نوعية مياه البحيرات الكبرى المبرم بين الولايات المتحدة وكندا في عام ١٩٧٨.

٢ - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا

٩٥ - قدمت نصوص اتفاق إنشاء السلطة المشتركة (الأصل باللغة العربية)؛ واتفاق الجمع المستمر للبيانات؛ واتفاق تبادل البيانات وهي متاحة للإطلاع عليها في شعبة التدوين بمكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة.

لجنة الحدود والمياه الدولية

٩٦ - قدمت باللغة الإسبانية نسخ من المذكرتين ٢٤٢ و ٢٨٩ للجنة المياه والحدود الدولية، وكذا نسخ من الاتفاقات التقنية لسيوداد خواريس -إلباسو وأمبوس نوغاليس وهي متاحة للإطلاع عليها في شعبة التدوين بمكتب الشؤون القانونية للأمانة العامة.

سلطة حوض النيجر

٩٧ - أفادت سلطة حوض النيجر بأن نسخ الاتفاقات/الترتيبات ذات الصلة لا تزال غير متاحة.

دال - الردود على الفرع ألف، السؤال ٣

هل توجد ثمة هيئات/آليات مشتركة بين الدول المعنية بشأن إدارة طبقات المياه الجوفية أو تعاون آخر بشأنها؟

١- الردود الواردة من الحكومات

السلفادور قطر وناميبيا والنرويج والنيجر ولاتفيا

٩٨ - في ردودها على السؤال ألف- ٣، أجابت ناميبيا بـ ''نعم''، وأجابت لاتفيا والنرويج وقطر بـ ''لا''، وأجابت السلفادور بـ ''لا''، فيما يتعلق بطبقات المياه الجوفية، وبـ ''نعم'' فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المشتركة؛ في حين أجابت باكستان بـ ''لا ينطبق''.

بوركينا فاسو

٩٩ - إن بنن وبوركينا فاسو ومالي أعضاء في سلطة حوض النيجر، وهي منظمة حكومية دولية أنشئت عام ١٩٨٠ بعضوية ما مجموعه تسع دول. ومن أهداف المنظمة تنفيذ ورصد سياسية إقليمية محكمة التنظيم ورشيدة بشأن استخدام المياه السطحية والمياه الجوفية المستمدة من الحوض.

كولومبيا

١٠٠ - أنشأت كولومبيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية لجانا ثنائية معنية بالمسائل الحدودية، وتخضع لإمرة مكتب رئيس الجمهورية وتتألف من موظفين من شتى الإدارات يقدمون الدعم فيما يتعلق بكل موضوع من المواضيع ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، تتألف لجنة المياه الجوفية من ممثلي من وزارة البيئة والإسكان والتنمية الإقليمية، ومعهد بحوث الجيولوجيا والتعدين ومعهد الهيدرولوجيا والأرصاد الجوية والدراسات البيئية وهيئات الدعم الإقليمية (الهيئات المستقلة الإقليمية) ونظيراتها على الجانب الفنزويلي.

الدانمرك

١٠١ - لا توجد أي ترتيبات أو أجهزة مشتركة بشأن إدارة طبقات المياه الجوفية، بل إنها تخضع للتشريعات الوطنية الخاصة بها.

هندوراس

١٠٢ -.ثمة اتفاق بين غواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس والاتحاد الأوروبي ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، يشير جزؤه الثاني إلى البرنامج الإقليمي لإدارة حوض مستجمع المياه المتعدد الجنسيات.

١٠٣ - ويرد الاتفاق السالف الذكر في الإضافة رقم ٣ للاتفاق ٨٩٢١، المنقح والمؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ويتضمن الاتفاق الفقرات التالية ذات الصلة:

''علاوة على ذلك، فإنه نظرا لتناقص المياه الجوفية التي أصبحت مصدرا هاما لتوريد المياه، فإنه يتعين الشروع في برامج للتوعية والتدريب بغية منع التلوث من المجارير والرسوبات التكسينية الناجمة عن الأنشطة الزراعية ومدافن النفايات الصلبة''.

''العمل على تحسين نوعية عيش سكان بلديات المناطق الحدودية بأمريكا الوسطى، عن طريق أعمال ترمي إلى الحد من الفقر وحالة الضعف وتعزيز القدرات على الإدارة والمشاركة الاجتماعية.''

''والعمل على تحسين نوعية وكمية المياه في مناطق مستجمعات المياه المشتركة، وبالتالي منع اندلاع نزاعات دولية محتملة بشأن استخدامها وحمايتها''؛

'' الأنشطة الرئيسية المزمع القيام بها لتحقيق النتيجة ٣: ''تنسق المنظمات والمؤسسات والحكومات المحلية وتوائم أعمالها الإنمائية مراعية مصالح المجتمعات المحلية في مناطق صغرى مختارة''؛

''والهدف هو تعزيز تنمية المناطق العابرة للحدود وأحواض مستجمعات المياه المشتركة ...''

''تشجيع وضع إطار سياسي مشترك للعمل في أحواض مستجمعات المياه المشتركة والمناطق الحدودية...''؛

''في أحواض مستجمعات المياه المشتركة، سيُضطلع بأنشطة البرامج في أربعة أحواض مستجمعات مياه متعددة الجنسيات في خمسة بلدان من بلدان برزخ أمريكا الوسطى السبعة''؛

''سيقدم الدعم أيضا لإنشاء هيئات أحواض مستجمعات المياه المشتركة وتشغيلها''.

كينيا

١٠٤ - أجابت كينيا بأنه لا توجد أي هيئات/آليات مشتركة بين الدول المعنية بشأن إدارة طبقات المياه الجوفية هذه أو أي تعاون آخر بشأنها.

المكسيك

١٠٥ - فيما يتعلق بالحدود الشمالية للبلد، تتولى لجنة الحدود والمياه الدولية مسؤولية رصد وتطبيق معاهدات الحدود والمياه، وتنظيم وإعمال الحقوق والالتزامات المترتبة على تلك المعاهدات، وتسوية أي خلافات تنشأ بشأن تطبيقها. ولجنة الحدود والمياه الدولية هيئة دولية تتألف من فرع الولايات المتحدة وفرع المكسيك، ويرأس كل فرع منهما مهندس مفوض يعينه رئيس بلده.

١٠٦ - وفيما يتعلق بالحدود الجنوبية، ثمة لجنتان دوليتان تستقل كل واحدة منهما عن الأخرى وهما: لجنة الحدود والمياه الدولية بين المكسيك وغواتيمالا وتتألف من فرع مكسيكي وفرع غواتيمالي؛ ولجنة الحدود والمياه الدولية بين المكسيك وبليز، وتتألف من فرع مكسيكي وفرع بليزي. وتعد كل لجنة من اللجنتين هيئة دولية تصوغ توصيات وتقدمها إلى حكومتي المكسيك وغواتيمالا، أو في الحالة الأخيرة، إلى حكومتي المكسيك وبليز، لتسوية مسائل الحدود والمياه الثنائية.

هولندا

١٠٧ - أفادت هولندا بأنه لا توجد في الوقت الراهن أي هيئة من هذا القبيل.

بولندا

١٠٨ - أفادت بولندا بوجود الهيئات/الآليات التالية: اللجنة الدولية لحماية نهر أودرا من التلوث؛ واللجنة البولندية الألمانية للمياه العابرة للحدود؛ واللجنة البولندية التشيكية للمياه العابرة للحدود؛ واللجنة البولندية السلوفاكية للمياه العابرة للحدود؛ واللجنة البولندية الأوكرانية للمياه العابرة للحدود؛ واللجنة البولندية البلاروسية للمياه العابرة للحدود.

الاتحاد الروسي

١٠٩ - في إطار اتفاقات التعاون في مجال حماية الأجسام المائية واستخدامها استخداما رشيدا، أنشئت لجان مشتركة لحماية الأجسام المائية العابرة للحدود واستخدامها استخداما رشيدا أو عين مفوضون عن الأطراف. وتحدد الاتفاقات نفسها اختصاص اللجان المشتركة والمفوضين.

١١٠. وفي إطار رابطة الدول المستقلة، يتولى المجلس الحكومي الدولي للتنقيب عن الموارد الطبيعية المعدنية واستغلالها وحمايتها في الدول الأعضاء في سياق تطوير الأساليب الملائمة النظر في حالة واستخدام الموارد المائية المستمدة من الأجسام المائية العابرة للحدود . وقد أعد المجلس مشروع ''توصيات منهجية مؤقتة لرصد البيئة الجيولوجية للأقاليم الحدودية''، بما فيها المياه الجوفية، وهو مشروع يرسم مبادئ وأساليب رصد حالة واستخدام المياه الجوفية لطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود.

الولايات المتحدة الأمريكية

١١١ - كما سبق ذكره في الفقرة ٦١ أعلاه، كُرست أعمال لجنة المياه والحدود الدولية المنشأة بمقتضى معاهدة المياه بين الولايات المتحدة والمكسيك لعام ١٩٤٤ وأعمال سالفتها ''لجنة الحدود الدولية'' المنشأة عام ١٨٨٩. لمسائل المياه السطحية كليا تقريبا.

١١٢ - وأنشئت اللجنة الدولية المشتركة بمقتضى معاهدة المياه الحدودية بين الولايات المتحدة وكندا لعام ١٩٠٩[٥]. وعلى غرار لجنة الحدود والمياه الدولية، خصصت اللجنة الدولية المشتركة بصورة حصرية تقريبا لمسائل المياه السطحية.

(٥) اللجنة الدولية المشتركة هي آلية مشتركة أنشئت بموجب اتفاق، انظر: http://www.ijc.org.

٢ - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا

١١٣ - أفاد المركز بوجود الهيئة المشتركة لدراسة وتنمية خزان الحجر الرملي النوبي.

لجنة الحدود والمياه الدولية

١١٤ - تختص لجنة الحدود والمياه الدولية بالمسائل المتعلقة بالحدود والمياه بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا السياق، نسقت تبادل المعلومات والدراسات المشتركة.

سلطة حوض النيجر

١١٥ - أفادت سلطة حوض النيجر بأن وزارات الموارد المائية في البلدان الأعضاء التسعة تتولى إدارة الموارد المائية العابرة للحدود بالدرجة الأولى؛ كما توجد مشاريع طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود من قبيل مشروع لوليميدن لتنمية طبقة المياه الجوفية العابرة للحدود الذي يجري إنجازه في الوقت الراهن ويشمل مالي والنيجر ونيجيريا.

هاء - الردود على الفرع ألف، السؤال ٤

إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء تقديم معلومات تصف الأساس القانوني للهيئات/الآليات المشتركة ودورها ووظيفتها.

١ - الردود الواردة من الحكومات

كينيا والنرويج وهولندا

١١٦ - وفي ردودها على السؤال ألف- ٤، أجابت باكستان وقطر والنرويج وهولندا بـ ''لا ينطبق''.

بوركينا فاسو

١١٧ - إن الاتفاق القائم ذو الصلة في الوقت الراهن، هو اتفاقية إنشاء سلطة حوض النيجر، وهدفه الرئيسي هو تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الطاقة والمياه والزراعة وتربية المواشي وصيد الأسماك وتربيتها، والحراجة واستغلال الغابات والنقل والاتصالات والصناعة.

كولومبيا

١١٨ - أما الصكوك القانونية التي تحدد أدوار ووظائف الوكالات والأجهزة والآليات فتشمل ما يلي: القانون رقم ١٩١١ لعام ١٩٩٥، والمرسوم رقم ٥٦٩ لعام ٢٠٠١ والمرسوم رقم ٥٢٣ (استراتيجية التنوع البيولوجي الإقليمية).

السلفادور

١١٩ - يدير مكتب نائب رئيس الجمهورية الموارد الطبيعية العابرة للحدود (أحواض المياه العابرة للحدود):

(أ) خطة تريفينيو هي مشروع يجري إنجازه وتموله الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

(ب) برنامج التنمية المستدامة في البلدان الثلاثة لحوض نهر ليمبا الأعلى ويشمل السلفادور وغواتيمالا وهندوراس. ويرتبط هذا البرنامج بخطة تريفينيو؛

(ج) الخطة الرئيسية الثنائية لحوض نهر باس. السلفادور وغواتيمالا. اقترح إبرام اتفاق بين البلدين (مكتبا نائبي الرئيسين).

١٢٠ - ولكل ما سبق تأثير مباشر على الموارد الطبيعية وطبقات المياه الجوفية.

المكسيك

١٢١ - لجنة الحدود والمياه الدولية- المنطقة الشمالية: إن اتفاقية إنشاء لجنة للحدود الدولية لحل المسائل الناشئة عن مجرى نهر ريو غراندي ونهر كولورادو، المؤرخة ١ آذار/مارس ١٨٨٩، واتفاقية التي تجعل الأجل المنصوص عليه في اتفاقية ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٩، أجلا غير مسمى لإعادة النظر والبت في الحالات المعروضة على لجنة الحدود الدولية، هما الاتفاقيتان اللتان بموجبهما أنشئت لجنة الحدود والمياه الدولية على أساس مؤقت وآخر نهائي تباعا. ومهمة اللجنة هو رصد التقيد بمعاهدات الحدود والمياه الدولية، ومساعدة حكومة المكسيك في المفاوضات الدبلوماسية بشأن الاتفاقات الدولية ذات الصلة وتشغيل وصيانة الهياكل الأساسية القائمة بموجب تلك الاتفاقات، وضمان السلامة الإقليمية وتعزيز حفظ الموارد المائية بمشاركة تقوم على روح المواطنة في إطار الشفافية والعمل الجماعي.

١٢٢ - لجنة الحدود والمياه الدولية- المنطقة الجنوبية: يتضمن الإطار القانوني للجنة المذكرتين المتبادلتين بين المكسيك وغواتيمالا اللتين تمثلان اتفاق إنشاء لجنة للحدود والمياه الدولية، والمؤرختين ٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، والموقعتين

في غواتيمالا، ومعاهدة تعزيز لجنة الحدود والمياه الدولية الموقعة في مدينة مكسيكو في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠.

١٢٣ - ووظيفة اللجنة هي إسداء المشورة لحكومتي البلدين بشأن المسائل المتعلقة بالحدود ومياه الأنهار الدولية. كما أن لها سلطة إجراء بحوث ودراسات وإنجاز مشاريع بناء. وتندرج المسائل التي تتناولها اللجنة والتي تعرض وجوبا على نظر الحكومتين، في دائرة اختصاص وزارتي الخارجية بالمكسيك وغواتيمالا.

١٢٤ - لجنة الحدود والمياه الدولية للمكسيك وبليز—المنطقة الجنوبية: يشمل الإطار القانوني للجنة الحدود والمياه الدولية للمكسيك وبليز—المنطقة الجنوبية المذكرتين المتبادلتين المنشئتين للجنة الحدود والمياه الدولية للمكسيك وبليز، المؤرختين ٦ تموز/يوليه و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

١٢٥ - وتتولى اللجنة مسؤولية القيام بأبحاث ودراسات بغرض إسداء المشورة وإصدار توصيات لحكومتي البلدين في المسائل المندرجة في اختصاصها.

ناميبيا

١٢٦ - أفادت ناميبيا بأن الهيئات/الآليات المشتركة مسألة تنظمها اتفاقات تستند إلى القانون الدولي العرفي للمياه والممارسات الفضلى المتعلقة بها.

بولندا

١٢٧ - أنشئت كافة اللجان بناء على اتفاقات حكومية.

الولايات المتحدة الأمريكية

١٢٨ - كما سبقت الإشارة إليها أعلاه، يمكن الإطلاع على معلومات شاملة بشأن لجنة الحدود والمياه الدولية على الموقع التالي بشبكة الانترنت http://ww.ibwc.state.gov. أما المعلومات المتعلقة باللجنة الدولية المشتركة فمتاحة على الموقع التالي: http://www.ijc.org. ويمكن الإطلاع على الاتفاقات المستند إليها في هذين الموقعين.

٢ - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا

١٢٩ - أنشئت الهيئة المشتركة لدراسة وتنمية خزان الحجر الرملي النوبي في عام ١٩٩٢ ومقرها في طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية. ويمكن أن تكون لها مكاتب فرعية في البلدان الأعضاء. ومهام الهيئة المشتركة هي كالتالي:

(أ) تجميع كافة المعلومات والبيانات ونتائج الدراسات التي أجريت من قبل الدول المعنية. والعمل على تبويبها وتحليلها والربط فيما بينها؛

(ب) إعداد وتنفيذ كافة الدراسات التكميلية المطلوبة لتحديد المعالم الكاملة لهذا الخزان من الناحية الكمية والنوعي؛

(ج) وضع برامج ومخططات استغلال المياه واقتراح السياسة المشتركة في مجال تنمية واستغلال الموارد المائية على المستوى المحلي والإقليمي وتنفيذ السياسة المشتركة للموارد المائية ووضع الخطط والبرامج والأطر اللازمة لتنفيذها؛

(د) الإدارة المالية لهذا الخزان على أسس علمية؛

(هـ) العمل على تحقيق التعاون في مجال التدريب والتأهيل المتعلق بالموارد المائية؛

(و) العمل على ترشيد استهلاك مياه خزان الحجر الرملي النوبي في الدول المشاركة؛

(ز) دراسة النواحي البيئية لتنمية الخزانات الجوفية ومقاومة التصحر واستخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة؛

(ح) عقد الندوات ونشر المعلومات ذات الصلة بهذا الخزان مع توثيق الصلات بالمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

١٣٠ - ويتألف مجلس إدارة الهيئة من ثلاثة أعضاء عن كل دولة يعينهم الوزراء المعنيون في بلدانهم. وتكون رئاسة المجلس لمدة سنة بالتناوب.

لجنة الحدود والمياه الدولية

١٣١ - يمكن الإطلاع في شعبة التدوين بمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة على نسخة من معاهدة المياه لعام ١٩٤٤ والتي أنشئت في إطارها لجنة الحدود والمياه الدولية ووقعت بموجبها المذكرة رقم ٢٤٢.

واو – الردود على الفرع باء

بالنسبة للدول الاتحادية: هل توجد ثمة طبقات مياه جوفية داخلية في دولتكم تتجاوز حدود التقسيمات السياسية الفرعية؟

١ – الردود الواردة من الحكومات

الإمارات العربية المتحدة وبوركينا فاسو وبولندا وقطر و كينيا ولاتفيا والمكسيك وموناكو والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية

١٣٢ – في ردودها على السؤال باء، أجابت الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بـ ''نعم''؛ وأجابت بوركينا فاسو وبولندا بأنهما ليستا دولتين اتحاديتين، في حين أجابت كينيا وقطر ولاتفيا وموناكو والنرويج وهولندا بـ ''لا ينطبق''. وأجابت قيرغيزستان بأن الأسئلة في الفرع باء لا تعنيها.

كولومبيا

١٣٣ – ليس لكولومبيا نظام اتحادي. غير أنها مقسمة إلى ٣٢ محافظة لكل منها محافظ. وتضع وزارة البيئة والإسكان والتنمية الإقليمية السياسة البيئية على المستوى الوطني. وعلى المستوى الإقليمي، ثمة شعبة جيوسياسية في الهيئات المستقلة الإقليمية، وهي أعلى سلطات فيما يتعلق بالمسائل البيئية في المحافظة الواحدة، وأحيانا، في محافظتين أو أكثر. وثمة وحدات بيئية حضرية في عواصم المحافظات التي يتعدى سكانها مليون نسمة. وفي البلد ما مجموعة ٤٠ هيئة بيئية.

١٣٤ – ونظرا لما سبق، يسهل على المرء أن يفهم أن طبقات المياه الجوفية يمكن أن تتجاوز الولاية الإقليمية لشتى السلطات الإدارية السياسية والبيئية.

السلفادور

١٣٥ – بما أن السلفادور ليست دولة اتحادية وبما أن تقسيماتها الفرعية السياسية الإدارية هي المحافظات والبلديات، فإن كامل إقليم السلفادور يقع فوق مستجمع المحيط الهادئ وكل المياه السطحية والجوفية تصب في المحيط الهادئ، وتخترق طبقات المياه الجوفية ومناطق تغذيتها البلديات والمحافظات على المستوى الجوفي، جاعلة من باطن أرض البلد كله قاعدة لها.

ناميبيا

١٣٦ – تنقسم ناميبيا إلى ١٣ منطقة لبعضها طبقات مياه جوفية تتعدى حدودها، غير أن إدارة هذه الموارد تراقبها مركزيا إدارة شؤون المياه بوزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية.

باكستان

١٣٧ - أفادت باكستان بأن لها طبقات للمياه الجوفية تتجاوز حدود الأقاليم.

الاتحاد الروسي

١٣٨ - يخضع التعاون بين الكيانات المكونة للاتحاد الروسي فيما يتعلق باستخراج المياه الجوفية واستخدامها للتشريع الروسي النافذ بشأن الموارد المعدنية والمياه ولا يستوجب أن تبرم تلك الكيانات المكونة للاتحاد اتفاقات مستقلة مع بعضها البعض.

٢ - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

لجنة الحدود والمياه الدولية

١٣٩ - أجابت لجنة الحدود والمياه الدولية بالإيجاب.

زاي - الردود على الفرع باء - السؤال ١

إذا كان الجواب بالإيجاب، فهل توجد ثمة أي ترتيبات أو اتفاقات بشأن استخدام أو إدارة طبقات المياه الجوفية هذه أو أي تعاون آخر بشأنها؟

١ - الردود الواردة من الحكومات

الإمارات العربية المتحدة قطر وكينيا وناميبيا والنرويج

١٤٠ - في ردودها على السؤال باء ١، صرحت الإمارات العربية المتحدة بـ ''لا'' وصرحت ناميبيا بأنه ''ليس لديها جواب''، في حين أجابت قطر و كينيا والنرويج بـ ''لا ينطبق''.

كولومبيا

١٤١ - يمكن أن يتم التعاون التقني والعلمي باتفاق. وفي هذه الحالة إذا كانت ثمة معلومات كافية بشأن طبقة المياه الجوفية، تشكل لجان تقنية وعلمية مشتركة بين الوكالات بمشاركة الأجهزة التابعة للولاية المعنية بالبحث والإدارة وإدارة الموارد من قبيل معهد الهيدرولوجيا، ودراسات الأرصاد الجوية والبيئة، ومعهد بحوث الجيولوجيا والتعدين، وشركات المرافق العامة (في حالة تونخا، وسانتا مارتا، وسيسليخو، وبوغوتا، وسان أندريس ومدن أخرى). ويمكن إشراك الهيئات المسؤولة عن التنقيب عن الهيدروكاربونات وإدارة بياناتها من قبيل هيئة إيكوبترول والوكالة الوطنية للهيدروكاربونات (كما هو الأمر في حالة طبقة المياه الجوفية لموروا).

١٤٢ - وبمجرد الحصول على المعلومات المتعلقة بطبقة المياه الجوفية، توضع خطط لإدارتها بغية ضمان الاستخدام والإمداد المستدامين نوعا وكما.

١٤٣ - وبدعم من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى والمملكة المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، مثلا، نفذ برنامج الحماية المتكاملة للمياه الجوفية في كولومبيا وطور بنجاح في وادي كاوكا وفي جزيرة سان أندريس. ويجري التطوير على قدم وساق في بلدية بريرا وفي محافظتي لاغواخيرا وسوكري.

السلفادور

١٤٤ - أفادت السلفادور بأنه لا توجد ثمة أي ترتيبات أو اتفاقات من هذا القبيل.

المكسيك

١٤٥ - يحكم قانون المياه الوطنية إدارة المياه في المكسيك، وتنظمها لجنة المياه الوطنية. وتشارك الولايات بصفتها أعضاء في مجالس أحواض الأنهار التي هي أدوات للتنسيق، وبناء توافق الآراء وتقديم الدعم والتشاور وإسداء المشورة. ويمكن للولايات والأفراد على السواء أن يحصلوا على امتيازات من لجنة المياه الوطنية.

باكستان

١٤٦ - أفادت باكستان بأنه لا توجد أي ترتيبات أو اتفاقات من هذا القبيل.

الولايات المتحدة الأمريكية

١٤٧ - في الولايات المتحدة، ثمة قوانين على مستوى الولايات وعلى المستوى الاتحادي تتعلق بإدارة المياه. وثمة عدة ترتيبات واتفاقات بين الولايات بشأن إدارة المياه السطحية؛ والقليل منها يتناول أيضا إدارة المياه الجوفية. ومن أمثلة هذه الفئة الأخيرة اتفاق نهر ريباليكان واتفاق نهر أركنسا.

٢ - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

لجنة الحدود والمياه الدولية

١٤٨ - ينظم القانون الوطني للمياه إدارة المياه في المكسيك وتتولى تطبيقه اللجنة الوطنية للمياه. وتشارك الولايات بصفتها أعضاء في مجالس أحواض المياه التي هي أجهزة تتولى التنسيق وبناء توافق الآراء والدعم وإسداء المشورة والرأي. وخولت للجنة الوطنية للمياه سلطة منح امتيازات للولايات والأفراد.

سلطة حوض النيجر

١٤٩ - سيتم تطبيق الترتيبات عن طريق عملية ''المنظور المشترك'' التي يجري إنجازها حاليا في حوض النيجر.

حاء - الردود على الفرع باء، السؤال ٢

إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء تقديم معلومات مماثلة لما ورد وصفه في الأسئلة ألف (٢) إلى ألف (٤)

١ - الردود الواردة من الحكومات

باكستان وقطر وكينيا وناميبيا والنرويج

١٥٠ - وفي ردودها على السؤال باء ٢، أشارت ناميبيا إلى أنه ''ليس لديها جواب'' وأجابت باكستان وقطر وكينيا والنرويج بـ ''لا ينطبق''.

كولومبيا

١٥١ - قُدمت نسخ باللغة الإسبانية من دليل عرض مشاريع المياه الجوفية، وموجز برنامج الحماية المتكاملة للمياه الجوفية في كولومبيا؛ والصك المتعلق بطبقات المياه الجوفية في موروا وسوكري وأماكن أخرى ويمكن الإطلاع عليها لدى شعبة التدوين في مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة.

المكسيك

١٥٢ - قدم نسخة باللغة الإسبانية من قانون المياه الوطنية (الجريدة الرسمية للاتحاد، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤) ويمكن الإطلاع عليها في شعبة التدوين بمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة.

الولايات المتحدة الأمريكية

١٥٣ - يمكن الإطلاع على المعلومات المتعلقة بالاتفاقات النموذجية المشار إليها أعلاه، أي اتفاق نهر ريياليكان واتفاق نهر أركانسا في الموقعين التاليين:

http://water.state.co.us/wateradmin/republicanriver.asp و http://waterknowledge.colostate.edu/1948_ark.htm.

٢ - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

لجنة الحدود والمياه الدولية

١٥٤ - قدمت نسخة باللغة الإسبانية من قانون المياه الوطنية ويمكن الإطلاع عليها في شعبة التدوين بمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة.

١٥٥ - وأجابت **سلطة حوض النيجر** بأنها ''لا تزال غير متاحة''.

طاء - الردود على الفرع جيم

إذا كان الجواب على السؤالين ألف (١) وباء(١) بالإيجاب، الرجاء الجواب على الأسئلة التالية المتعلقة بمحتويات الاتفاقات أو الترتيبات.

الردود الواردة من الحكومات

باكستان وقطر وكينيا ولاتفيا وموناكو والنرويج

١٥٦ - في ردودها على السؤال جيم، صرحت لاتفيا بأن الجواب على السؤال ألف (١) وباء (١) هو ''لا''، بينما أجابت باكستان وقطر وكينيا وموناكو والنرويج بـ ''لا ينطبق''.

الدانمرك

١٥٧ - لا توجد ثمة أي ترتيبات بين الدانمرك وألمانيا بشأن توزيع الموارد المائية. كما لا توجد أي أحكام بشأن استخدام الموارد المائية أو الإدارة/المراقبة المشتركة لها.

١٥٨ - ومنذ سنوات خلت، شاركت مقاطعة جوتلاند الجنوبية في مشروع إينتيريغ المتعلق بالمياه الجوفية في المنطقة. ويمكن الإطلاع على تقرير المشروع في صفحة الاستقبال الخاصة بالبلد على شبكة الانترنت.

الولايات المتحدة الأمريكية

١٥٩ - إن الولايات المتحدة ليست مطلعة إطلاعا كافيا على تفاصيل اتفاقات المياه بين الولايات للإجابة على الأسئلة الواردة في الفرع جيم فيما يتعلق بالاتفاقات المشمولة بالسؤال باء (١).

ياء – الردود على الفرع جيم، السؤال ١

هل توجد ثمة أي أحكام بشأن توزيع الموارد المائية؟

١ – الردود الواردة من الحكومات

بولندا والسلفادور وقطر وكينيا

١٦٠ – في ردودها على السؤال ١ من الاستبيان، أشارت السلفادور وبولندا بـ ''لا'' بينما أجابت قطر بـ ''لا ينطبق''.

بوركينا فاسو

١٦١ – لا تتضمن الاتفاقية المنشئة لسلطة حوض النيجر أي أحكام بشأن توزيع واستخدام الموارد المائية أو الإدارة المشتركة لتلك الموارد أو مراقبتها.

كولومبيا

١٦٢ – أفادت كولومبيا بأنه لا توجد ثمة أي أحكام بشأن توزيع الموارد المائية. وإن ترتيبات التعاون بين الوكالات موجهة صوب بحوث وإدارة المياه. وحتى الآن، لم تتم أي إجراءات بشأن توزيع موارد المياه الجوفية.

قيرغيزستان

١٦٣ – أفادت قيرغيزستان بأنه بما أن الأجوبة على الأسئلة في الفرعين ألف وجيم تتداخل إلى حد ما، فإن المعلومات الواردة أدناه قد أدمجت بصورة متتالية بغض النظر عن ترتيب الأسئلة.

١٦٤ – حدد موقف قيرغيزستان بشأن مسائل تنظيم علاقات الطاقة المائية مع دول وسط آسيا في قانون قيرغيزستان المتعلق بالاستخدام المشترك بين الدول لهياكل المياه، والموارد المائية ومرافق إدارة المياه في قيرغيزستان في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، كما يستند أيضا إلى مبادئ ومعايير القانون الدولي العمومي ولاسيما اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٩٧.

١٦٥ – ووفقا للمادة ٢ من الاتفاق المبرم بين قيرغيزستان وكازاخستان بشأن استخدام مرافق إدارة المياه المشتركة بين الدولتين، أدرج الطرفان في عدادها مرافق إدارة المياه التالية التي تملكها قيرغيزستان:

(أ) خزان أورتو – توكويسكي؛

(ب) قنوات شويسك الحديدية الإسمنتية للإمداد بالمياه والقائمة على نهر شو من محطة بيستروفسك للطاقة الكهرمائية إلى بلدة توكموك؛

(ج) قنوات شويسك الكبرى الغربية والشرقية ومرافقها؛

(د) مركب شميشسك للهندسة المائية على نهر شو؛

(هـ) خزان كيروفسكوي على نهر تالاس.

١٦٦ - ولتنفيذ النظام المتفق عليه في استخدام موارد الطاقة المائية لحوض نهر سيرداريا لتلبية احتياجات الري والطاقة بموجب الاتفاق بين حكومات كازاخستان و قيرغيزستان وأوزبكستان بشأن استخدام موارد الطاقة المائية لحوض نهر سيرداريا المؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨ توقع سنويا اتفاقات حكومية دولية ثنائية بشأن استخدام موارد الطاقة المائية لشبكة خزان نارين - سيرداريسك.

١٦٧ - ورغم شروط اتفاق ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨ السالف الذكر، فإن أوزبكستان لم توقع الاتفاقات الحكومية الدولية الثنائية السنوية منذ عام ٢٠٠٣.

١٦٨ - ونظرا لرفضها توقيع بروتوكول استخدام موارد الطاقة المائية لشبكة خزان نارين - سيرداريسك في عام ٢٠٠٣ والفصل الأول من عام ٢٠٠٤ عملا بالبرتوكول بين كازاخستان و قيرغيزستان و أوزبكستان والمتعلق باستخدام موارد الطاقة المائية لشبكة خزان نارين - سيرداريسك، انتهكت أوزبكستان التزاماتها القانونية الدولية التالية:

(أ) الفقرة ١ من المادة ٨ من الاتفاق بين كازاخستان و قيرغيزستان، وأوزبكستان بشأن استخدام موارد الطاقة المائية لحوض نهر سيرداريا، المؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨. ''يتم إقرار نظام تشغيل الخزانات وتبادل الطاقة الكهربائية وإمدادات أجهزة إرسال الطاقة باتفاقات حكومية دولية سنوية...''؛

(ب) تنص المادة ٣ من الاتفاق على أنه: ''تتعهد الأطراف بعدم القيام بعمل ينتهك النظام المتفق عليه في استخدام المياه وإمدادات الطاقة ويخل كذلك بحقوق الأطراف الأخرى في الحصول على الكميات المتفق عليها فيما بينها من المياه وإمدادات الطاقة ونقلها عبر الإقليم''؛

(ج) تنص الفقرة ٢ من المادة ٤ من البروتوكول المبرم بين كازاخستان و قيرغيزستان، و أوزبكستان بشأن استخدام موارد الطاقة المائية لشبكة خزان نارين- سيرداريسك في عام ٢٠٠٣ والفصل الأول من عام ٢٠٠٤ والذي دخل حيز النفاذ بتاريخ توقيعه، على أنه: ''تنظم الأنواع المحددة من المعاملات وحجمها وأسعار وحدات النواتج التي

يتم توريدها والخدمات بمقتضى بروتوكولات ثنائية تبرم بين قيرغيزستان و كازاخستان وبين قيرغيزستان و أوزبكستان''.

١٦٩ - وفي الوقت الراهن، يجري صوغ مشروع اتفاق إطاري جديد، بناء على اقتراح كازاخستان، بين حكومات كازاخستان و قيرغيزستان و طاجيكستان و أوزبكستان بشأن استخدام موارد الطاقة المائية لحوض نهر سيرداريا، وتم تناوله في اجتماع للخبراء عقد في بيشكيك على مستوى الوزراء المسؤولين عن منشآت الطاقة المائية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون بآسيا الوسطى من ١٤ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ .

١٧٠ - غير أن أوزبكستان لم تشارك في هذا الاجتماع وتتخذ عموما موقفا غير بناء بشأن مسائل التعاون في مجال الطاقة المائية بعدم تنفيذها لاتفاقات دولية سبق إبرامها وعدم مشاركتها في اتفاقات جديدة.

١٧١ - وتدعو قيرغيزستان إلى تطوير التعاون العميم النفع في كل المسائل الإقليمية، بما فيها المسائل المندرجة في مجال الطاقة المائية، وذلك وفقا للقانون الدولي وتولي أهمية قصوى للاستخدام الرشيد والفعال لموارد الطاقة المائية في آسيا الوسطى.

المكسيك

١٧٢ - أجابت المكسيك بالإيجاب مشيرة مع ذلك إلى وجود ترتيب يتعلق بطبقة مياه جوفية واحدة فقط.

ناميبيا

١٧٣ - أجابت ناميبيا بأنه لا توجد أي اتفاقات دولية تنص على توزيع موارد المياه الجوفية. وفيما يتعلق بتوزيع مصادر المياه السطحية، فإن ثمة اتفاقا بين أنغولا وناميبيا يخول لكل دولة الحق في استخدام نصف مياه نهر كونين. وينظم المورد الحالي لنهر أورينج بسدود التخزين في جنوب أفريقيا. وثمة ترتيب بين جنوب أفريقيا وناميبيا يخول لناميبيا حق استخراج ما يصل إلى ١١٠ ملايين متر مكعب من المياه سنويا من هذه السدود ريثما يتم إنشاء هياكل أساسية جديدة لتنظيم تدفق نهر أورينج في أغراض تهم ناميبيا أيضا.

هولندا

١٧٤ - أجابت هولندا بأنه لا يوجد في الوقت الحاضر أي ترتيب من هذا القبيل. وبالنسبة للأسئلة المتعلقة بمضمون وتفسير توجيه الجماعة الأوروبية الإطاري المتعلق بالمياه وتوجيه المياه الجوفية المقترح، ينبغي الرجوع إلى اللجنة الأوروبية.

الاتحاد الروسي

١٧٥ - لم يتم تناول الموارد المائية في الاتفاقات التي تنص على أن تلك المسائل يتم البت فيها باتفاق بين الأطراف. وعلى سبيل المثال، فإنها ''تحدد التوزيع الحكومي الدولي للموارد المائية بالنسبة لأجسام مائية معينة، مراعية مستوى الصرف الإيكولوجي'' أو ''تقر برامج للاستخدام والحماية الشاملين للموارد المائية أو توازنات الإدارة المائية للأجسام المائية العابرة للحدود''.

الولايات المتحدة الأمريكية

١٧٦ - فيما يتعلق الولايات المتحدة والمكسيك، تتضمن المذكرة رقم ٢٤٢ للجنة الحدود والمياه الدولية بين البلدين بعض القيود على الضخ بالنسبة لكل طرف.

٢ - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا

١٧٧ - لا توجد أي أحكام بشأن توزيع الموارد المائية في الاتفاقات المذكورة في الجواب على السؤال ألف ١. غير أنه خلال إنجاز ''برنامج تطوير استراتيجية إقليمية لاستغلال خزان الحجر الرملي النوبي''، استخدم نموذج رياضي لمحاكاة سيناريوهات استخراج المياه، استنادا إلى الخطط الإنمائية المقبلة لبلدان المنطقة. وأجريت المحاكاة لفترة تمتد إلى عام ٢٠٦٠، وتمت التوصية باستراتيجية للاستغلال، بما فيها المقادير الموصى باستخراجها بالنسبة لكل منطقة إنمائية داخل مدار الخزان. وقدمت هذه التوصيات وأيدها الممثلون الرسميون للبلدان الأربعة المعنية.

لجنة الحدود والمياه الدولية

١٧٨ - أجابت اللجنة بالإيجاب، وقالت إن تلك الأحكام لا تركز إلا على طبقة مياه جوفية واحدة على طول الحدود.

سلطة حوض النيجر

١٧٩ - تنص عملية ''المنظور المشترك'' لسلطة حوض النيجر على توزيع الموارد المائية المشتركة بين الدول الأعضاء.

كاف – الردود على السؤال جيم، السؤال ٢

إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء وصف هذه الترتيبات، وكيف تعمل وما إذا كانت ثمة أي مجالات يلزم إدخال تحسينات عليها

١ – الردود الواردة من الحكومات

باكستان والسلفادور وقطر وكينيا وناميبيا وهولندا

١٨٠ – في ردودها على السؤال جيم – ٢، أجابت السلفادور بالنفي، بينما أشارت ناميبيا إلى أنه ''ليس لديها جواب'' وأجابت باكستان وقطر وكينيا وهولندا بـ ''لا ينطبق''.

كولومبيا

١٨١ – رغم أنه لا توجد أي ترتيبات من هذا القبيل، فإن ثمة جوانب عدة ينبغي تحسينها، ويولى النظر في الوقت الراهن لاقتراح إصدار قانون للمياه، قدم بدعم من وزارة البيئة والإسكان والتنمية الإقليمية وبرلمان الجمهورية. ويغطي في جملة أمور التنقيب والاستغلال وحماية مناطق التغذية، ومعدلات الاستخراج والإجراءات والولاية.

المكسيك

١٨٢ – تنص النقطة ٥ من المذكرة رقم ٢٤٢ على أنه في انتظار إبرام اتفاق شامل، سيحد كل بلد من ضخ المياه في أراضيها في مقدار لا يتعدى ٠٠٠ ٣٥٨ ١٩٧ متر مكعب سنويا، داخل مسافة ثمانية كيلومترات من الحدود. غير أن النقطة ٦ تنص على الالتزام بالتشاور قبل القيام بأي مشاريع إنمائية سواء في الموارد السطحية أو موارد المياه الجوفية، أو القيام بأي تعديلات جوهرية في المشاريع الإنمائية الحالية بإقليمهما من شأنها أن تؤثر سلبا على البلد الآخر.

الولايات المتحدة الأمريكية

١٨٣ – فيما يتعلق بالولايات المتحدة والمكسيك، تنص المذكرة رقم ٢٤٢ للجنة الحدود والمياه الدولية بين الولايات المتحدة والمكسيك تحديدا على أن يحد كل طرف من مقادير المياه الجوفية التي يتم ضخها في أراضيه الواقعة داخل مصافة خمسة أميال من حدود أريزونا – سونورا قرب سان لويس في ٠٠٠ ١٦٠ أكر – قدم (٠٠٠ ٣٥٨ ١٩٧ متر مكعب) سنويا. كما تنص على أن يتشاور الطرفان قبل القيام بأي مشاريع إنمائية سواء في الموارد السطحية أو موارد المياه الجوفية، أو القيام بأي تعديلات جوهرية في المشاريع الإنمائية

الحالية بإقليمهما من شأنها أن تؤثر سلبا على البلد الآخر. ولا ترد فيها أي أحكام بشأن استخدام موارد المياه الجوفية غير تلك الوارد وصفها أعلاه.

١٨٤ - وفيما يتعلق بالولايات المتحدة وكندا، يتناول المرفق ١٦ من اتفاق ١٩٧٨ المتعلق بنوعية مياه البحيرات الكبرى تلوث المياه الجوفية الذي يؤثر على مياه الحدود بشبكة البحيرات الكبرى. ولا يتضمن أي أحكام بشأن التوزيع. كما لا يتضمن أي أحكام بشأن أوجه الاستخدام. وينص على أن الجانبين يقومان، في جملة أمور، بالتعاون لتحديد المصادر القائمة والمحتملة للمياه الجوفية و''مراقبة مصادر تلوث المياه الجوفية والمياه الجوفية الملوثة عندما يتم التعرف على المشكل''.

٢ - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

لجنة الحدود والمياه الدولية

١٨٥ - تنص الفقرة ٥ من المذكرة ٢٤٢ بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية على أنه ريثما يبرم اتفاق شامل بشأن المياه الجوفية في المناطق الحدودية، يحدد كل بلد من مقادير المياه الجوفية التي يتم ضخها في أراضيه الواقعة داخل مسافة خمسة أميال من حدود أريزونا - سونورا قرب سان لويس في ٠٠٠ ٣٥٨ ١٩٧ متر مكعب سنويا. ولم ترد أي أحكام محددة بشأن التوزيع في بقية المنطقة الحدودية، لكن النقطة ٦ تنص على أن البلدين يتشاوران قبل القيام بأي مشايع إنمائية سواء في الموارد السطحية أو موارد المياه الجوفية، أو القيام بأي تعديلات جوهرية في المشاريع الإنمائية الحالية في إقليمهما من شأنها أن تؤثر سلبا على البلد الآخر. ولم تدل اللجنة بأي جواب على الأسئلة جيم -٦ إلى ٨ والأسئلة ١٠ إلى ١٢.

سلطة حوض النيجر ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا

١٨٦ - وفي ردها على الأسئلة جيم ٢ إلى ٨ و١٠ إلى ١٢، أجابت سلطة حوض النيجر بـ ''لا ينطبق''. ولم يقدم مركز البيئة والتنمية في الإقليم العربي وأوروبا ولجنة الحدود والمياه الدولية أي أجوبة على الأسئلة ٦ إلى ٨ و ١٠ إلى ١٢.

الردود على الفرع جيم، السؤال ٣

إذا كان الجواب على السؤال جيم (١) بالإيجاب، هل توجد أي خطط لتنقيح الترتيبات/الاتفاقات؟

١ - الردود الواردة من الحكومات

باكستان والسلفادور وقطر وكينيا وناميبيا وهولندا

١٨٧ - في ردودها على السؤال جيم ٣، أجابت السلفادور بالنفي، بينما أشارت ناميبيا إلى أنه ''ليس لديها جواب'' وأجابت وباكستان وقطر وكينيا وهولندا بـ ''لا ينطبق''.

كولومبيا

١٨٨ - ليست هناك أي خطط لتنقيح الترتيبات أو الاتفاقات، لأنه لا وجود لها. غير أن مشروع قانون المياه يراعي النقاط المشار إليها في الرد على السؤال جيم -٢ أعلاه.

المكسيك

١٨٩ - جرى العمل على تبادل المعلومات وتطوير الدراسات المشتركة لاستحداث عناصر تقنية ترتكز إليها اتفاقات لاحقة محتملة كما جرى العمل على عناصر لاتفاق محتمل بشأن التوزيع الجغرافي لطبقات المياه الجوفية، ومستوى المعرفة الحالية وتعدد الولايات التي لها سلطة على المورد.

الولايات المتحدة الأمريكية

١٩٠ - فيما يتعلق بالمذكرة رقم ٢٤٢ للجنة الحدود والمياه الدولية بين الولايات المتحدة والمكسيك لا توجد أي خطط في الوقت الراهن لتنقيح الاتفاق. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة وكندا، ليست الولايات المتحدة على علم بأي خطط راهنة لتنقيح الملحق ١٦.

٢ - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

لجنة الحدود والمياه الدولية

١٩١ - يجري تبادل المعلومات والدراسات المشتركة بغية وضع الأسس التقنية لاتفاقات محتملة في المستقبل. كما يجري بذل جهد لتحديد المسائل التي ستدرج في اتفاق محتمل، مع مراعاة التوزيع الجغرافي لطبقات المياه الجوفية، والمعرفة الحالية وتنوع الولايات التي تخضع لها تلك الموارد.

ميم – الردود على الفرع جيم، السؤال ٤

إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء وصف النقاط الرئيسية المزمع تنقيحها (بما في ذلك الكيفية المتوخى تنقيحها بها).

١– الردود الواردة من الحكومات

باكستان والسلفادور وقطر وكينيا وناميبيا وهولندا

١٩٢ – في ردودها على السؤال جيم – ٤، أجابت السلفادور بالنفي، بينما أشارت ناميبيا إلى أنه ''ليس لديها جواب'' وأجابت باكستان وقطر وكينيا وهولندا بـ ''لا ينطبق''.

كولومبيا

١٩٣ – أفادت كولومبيا بأنه رغم عدم توجد أي خطط، فإن النقاط المزمع تنقيحها تتعلق بمسائل وردت مناقشتها في الرد على السؤال جيم –٢ أعلاه.

المكسيك

١٩٤ – بصفة عامة، تم إقرار أهمية دراسة المياه الجوفية وحفظها وحمايتها. ولذلك فإن العناصر التي يجري النظر فيها بغرض إدراجها في اتفاق هي جرد طبقات المياه الجوفية والقيام بدراسة مشتركة لها، وإقامة وصيانة قاعدة بيانات بشأنها، وإنشاء مناطق للحفظ والحماية، والتشاور المنتظم في إطار اللجنة، والإبلاغ عن أي حالات طارئة والتصدي لها، وعقد جلسات عامة.

٢ – الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

لجنة الحدود والمياه الدولية

١٩٥ – بصفة عامة، تم التسليم بأهمية دراسة المياه الجوفية وحفظها وحمايتها؛ وبناء عليه، يولى الاعتبار لإمكانية أن تدرج في اتفاق مسائل من قبيل جرد طبقات المياه الجوفية والدراسة المشتركة لها، وإقامة قاعدة بيانات وصيانتها، وتعيين المناطق الحفظ والحماية، والتشاور المنتظم بين أعضاء اللجنة، والإشعار ومعالجة الحالات الطارئة والتشاور مع العموم.

نون – الردود على الفرع جيم، السؤال ٥

هل توجد ثمة أي أحكام بشأن استخدام الموارد المائية؟

١ – الردود الواردة من الحكومات

١٩٦ – في ردودها على السؤال جيم – ٥، صرحت كولومبيا وبولندا، بـ ''نعم''، وأجابت السلفادور بالنفي، بينما أجابت باكستان وقطر بـ ''لا ينطبق''.

هندوراس

١٩٧ – أجابت هندوراس بأن ثمة أحكام تتعلق باستخدام الموارد المائية، ومنها ما يلي:

(أ) تنص المادة ٦١٤ من القانون المدني على أن ملكية الأرض تشمل الطبقات السفلى والسطح الأعلى في حدود المستويات العمودية التي تم مسحها على حدود الملكية، على نحو ما تستوجبه مصلحة المالك فيما يتعلق بالغرض الذي يستخدمها فيه. وتنص المادة ٦١٦ من القانون المدني على أن الأشياء المشتركة بين كافة البشر بحكم الطبيعة لا يجوز أن تكون موضوع ملكية. فاستخدامها والتمتع بها يتحدد بين أفراد الأمة استنادا إلى قوانينها، وبين شتى الأمم، بموجب القانون الدولي؛

(ب) وتنص المادة ٩٢ (ب) من قانون البيئة العامة على وجوب عدم تلويث المياه الجوفية بتسرب [الملوثات] إلى التربة وإلى باطن التربة؛

(ج) وتنص المادة ١٠٧ من نفس القانون على أن الدولة والسكان بصفة عامة يبذلون قصارهم لضمان عدم التسبب في أي أثر سلبي في الأراضي الوطنية نتيجة أنشطة صناعية أو زراعية أو حرجية أو أنشطة تربية المواشي في بلدان أخرى، ولهذه الغاية، توقع معاهدات أو اتفاقات أو ترتيبات دولية لحماية البيئة أو ضمان نوعية عيش السكان؛

(د) وتنص المادة ٢٨ (ط) على أن إدارة أحواض مستجمعات المياه من مسؤولية الجهاز التنفيذي؛

(هـ) وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ على وجوب صوغ سياسة لإدارة المياه وإجراء دراسة للأثر البيئي قبل تصميم أي مشروع للطاقة المائية أو الري أو أي مشروع آخر للاستخدام الواسع النطاق للمياه السطحية أو الجوفية داخل الأراضي الوطنية؛

(و) وتنص المادة ١٣ (م) من اللوائح العامة المرفقة بقانون البيئة على وجوب إقامة علاقات تعاونية وصيانتها مع الوكالات التي تندرج في اختصاصها المسائل البيئية، سواء كانت وكالات عامة أو خاصة، وطنية أو أجنبية؛

(ز) وتشير المادة ٤ من القانون الإطاري المتعلق بقطاع مياه الشرب والصرف الصحي إلى المياه الجوفية التي يكون للبلديات حق أفضلية عليها. وقد أشير إلى ذلك أيضا في المادة ٢٤.

١٩٨ - وكما يتبين من الأحكام السالفة الذكر، يسمح تشريع هندوراس بالتفاوض وتنظيم استخدام المياه الجوفية العابرة للحدود، عند تحديد موقعها والحاجة إلى استخدامها.

١٩٩ - وقد قدمت باللغة الإسبانية الأحكام ذات الصلة من القانون المدني وقانون البيئة العام، واللوائح العامة الملحقة بقانون البيئة والقانون الإطاري المتعلقة بقطاع ماء الشرب والصرف الصحي ويمكن الإطلاع عليها في شعبة التدوين بمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة.

المكسيك

٢٠٠ - أجابت المكسيك بأنه لا توجد أي أحكام بشأن استخدام الموارد المشتركة.

ناميبيا

٢٠١ - أجابت ناميبيا بأنه لا توجد في الاتفاقات المنشئة لتلك اللجان أي أحكام تنص على الكيفية التي ينبغي أن تستخدم بها كل دولة المياه عدا العبارات الاعتيادية من قبيل الاستخدام ''المنصف والمعقول'' أو ''غير المتسبب في ضرر ذي شأن'' أو ''المنفعة المتبادلة'' وما إلى ذلك.

هولندا

٢٠٢ - أجابت هولندا بأنه لا توجد في الوقت الحاضر أي أحكام بهذا الصدد. وبالنسبة للأسئلة المتعلقة بمضمون وتفسير توجيه الجماعة الأوروبية الإطاري المتعلق بالمياه وتوجيه المياه الجوفية المقترح، ينبغي الرجوع إلى اللجنة الأوروبية.

الاتحاد الروسي

٢٠٣ - أجاب الاتحاد الروسي بأن كل طرف من الأطراف يسوي المسائل المتعلقة باستخدام الأجسام المائية العابرة للحدود بوضع ''خطط وحيدة للأحواض لحماية المياه العابرة للحدود واستخدامها'' أو ''مشاريع تدابير إدارة المياه وحماية المياه المتعلقة بالأجسام المائية العابرة للحدود في أراضيها، والتي تم الاتفاق عليها بين الأطراف''؛ وكل طرف ''ملزم بالامتناع عن اتخاذ إجراءات في إقليمه قد ينجم عنها انتهاك للترتيبات المتفق عليها لاستخدام الأجسام المائية العابرة للحدود''.

٢ - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

مركز البيئة والتنمية في الإقليم العربي وأوروبا ولجنة الحدود والمياه الدولية وسلطة حوض النيجر

٢٠٤ - في ردودها على السؤال ٥ - جيم من الاستبيان، أجاب مركز البيئة والتنمية في الإقليم العربي وأوروبا ولجنة الحدود والمياه الدولية بـ ''لا''، بينما أجابت سلطة حوض النيجر بـ ''لا ينطبق''.

سين - الردود على الفرع جيم، السؤال ٦

إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء وصف هذه الترتيبات، وكيف تعمل وما إذا كانت ثمة أي مجالات يلزم إدخال تحسينات عليها

الردود الواردة من الحكومات

باكستان والسلفادور وقطر وكينيا وناميبيا وهولندا

٢٠٥ - في ردودها على السؤال ٦ من الاستبيان، أجابت السلفادور بالنفي، بينما أشارت ناميبيا إلى أنه ''ليس لديها جواب'' وأجابت وباكستان وقطر وكينيا وهولندا بـ ''لا ينطبق''.

كولومبيا

٢٠٦ - فيما يلي القواعد السارية وأغراضها:

تنص المواد ٧٨ و٧٩ و٨٠ من دستور كولومبيا على أن واجبات الدولة تشمل حماية تنوع البيئة وسلامتها؛ وتعزيز التثقيف البيئي؛ ومنع ومراقبة العوامل التي تسهم في التدهور البيئي؛ وفرض عقوبات قانونية والمطالبة بالتعويض عن الضرر اللاحق بالبيئة.

المرسوم رقم ٢٨١١ لعام ١٩٧٤ (قانون الموارد الطبيعية الوطنية) هو أول قانون سن في كولومبيا في مجال البيئة والموارد الطبيعية. ويتضمن على وجه التحديد المواد التالية التي تشير إلى المياه الجوفية: المادة ١١ تشير إلى أن المياه الجوفية التي تعد حدودا لكولومبيا أو التي تتجاوز حدودها هي موارد طبيعية؛ والمادة ١٨ تنص على رسوم تعويضية وضرائب التلوث؛ والمادة ٣٢ تتناول الوقاية من التلوث البيئي والأضرار اللاحقة بصحة البشر والكائنات الحية الأخرى؛ وتتناول المادة ٣٩ منع ومراقبة الآثار الضارة اللاحقة بالبيئة والناجمة عن استخدام أو استغلال الموارد

الطبيعية غير المتجددة، وتذكر شروطا ومقتضيات تتعلق بالمياه الجوفية؛ وتتعلق المادة ٤٣ بمعدلات استخدام المياه؛ أما المادة ٧٧ ففيها أحكام تنظم استغلال المياه غير البحرية بكافة حالاتها وأشكالها، بما فيها المياه الجوفية؛ وتتناول المادة ٧٨ الاستثناء المتعلق بالمياه الجوية والمياه الجوفية، أما المياه الأخرى فتعتبر مياه سطحية؛ وتنص المادة ٨٣ (و) على أنه فيما عدا الحقوق المكتسبة للأفراد، فإن طبقات المياه الجوفية ورسوباتها هي ملكية للدولة غير قابلة للتصرف؛ وتنص المادة ١٣٨ على تخصيص مناطق يحظر فيها تصريف المياه الملوثة أو غير المعالجة أو فضلات المياه بكميات ومستوى تركيز يفوق المستويات المقبولة.

وخصص الباب السابع من المرسوم للمياه الجوفية حصرا. فالمادتان ١٤٩ و١٥٤ من هذا الباب تغطيان مسائل تتعلق بالأفضليات في استخدام المياه الجوفية وحمايتها واستغلالها، ووسائل منع التلوث والنفاد، والتغييرات في منح رخص الاستخدام، مع مراعاة حالة طبقة المياه الجوفية والاستغلال الرشيد للمورد. وتشرح المادة ٣١٢ المقصود بمنطقة أو حوض مستجمع المياه؛ وتنص المادة ٣١٣ على أنه عندما لا تتطابق حدود المياه الجوفية للحوض مع حدود مستجمع المياه، فإنها ستمتد جوفا بما يتجاوز الخط السطحي الفاصل لتشمل حدود طبقة المياه الجوفية التي تتدفق مياهها نحو الحوض المحدد بالمياه السطحية وتنص المادة ٣١٤ على أن السلطات العامة مسؤولة عما يلي: '١' تنظيم الاستخدام الموحد للمياه السطحية والجوفية والجوية.

ويتناول القانون رقم ٣٧٣ لعام ١٩٩٧ برنامج الاستخدام والحفظ الفعالين للمياه. وتنص المادة ٢ من هذا القانون على أن يغطي برنامج الاستخدام الفعال للمياه وحفظها فترة خمس سنوات وأن يستند إلى تحليل لعرض المياه من مصادر التوزيع وتحليل للطلب على المياه. ويشمل هذا البرنامج أهدافا سنوية لتخفيض الإسراف في استهلاك المياه، والقيام بحملات لتوعية الجماعات المحلية، واستخدام المياه السطحية ومياه الأمطار والمياه الجوفية، والحوافز ومسائل أخرى تحددها الهيئات المستقلة الإقليمية وغيرها من السلطات البيئية، وموفري المياه والصرف الصحي ومصالح الري والتصريف ومصانع الطاقة الكهرمائية، وغيرهم من مستخدمي الموارد المائية، وذلك على النحو المطلوب لإنجاز البرنامج.

المرسوم رقم ١٥٤١ لعام ١٩٧٨: يحدد الفصل الثاني أوجه الاستخدام بحكم القانون، ويعرف الاستخدام والاستغلال وشكل ونوع الامتيازات المتعلقة

بشتى فئات المياه وخصائص وأنواع الامتيازات، والأعمال والتحسينات المتعلقة باستخدام المياه، واستخدام المياه لتعويم الخشب ونقله.

القانون رقم ٩ لعام ١٩٧٩ (المدونة الوطنية للصحة): يقيم هذا الصك إجراءات ووسائل تنظيم ومراقبة إلقاء النفايات.

المرسوم رقم ١٥٩٤ لعام ١٩٨٤: اللوائح المتعلقة بأحكام المدونة الوطنية للموارد الطبيعية والقانون رقم ٩ لعام ١٩٧٩ الذي يتناول المسائل المتعلقة باستخدام المياه وفضلات السوائل. ويحدد، فيما يتعلق بفضلات المياه، حدود إلقاء المواد التي من شأنها أن تضر الصحة أو البيئة؛ ويحدد إجراءات الحصول على الترخيص بإلقاء النفايات، ويقترح الرسوم التعويضية، وأساليب التحليل المختبري ودراسات الأثر البيئي.

القانون رقم ٩٩ لعام ١٩٩٣: ينشئ وزارة البيئة – التي تسمى حاليا وزارة البيئة والإسكان والتنمية الإقليمية – ويقيم النظام البيئي الوطني، ويعيد تنظيم القطاع البيئي الوطني والإقليمي المسؤول عن إدارة وحفظ البيئة والموارد الطبيعية المتجددة. وينص تحديدا على أن الهيئات المستقلة الإقليمية هي أعلى سلطة بيئية إقليمية في مجالات اختصاصها، إذ لها سلطة منح تراخيص استخدام الموارد الطبيعية واستغلالها وممارسة الوظائف المتعلقة بالتقييم والمراقبة والرصد البيئي لاستخدام المياه والتربة والهواء والموارد الطبيعية المتجددة. كما يشمل سلطة منع تلوث الموارد الطبيعية عن طريق إلقاء النفايات والانبعاثات وإلقاء المواد السائلة أو الصلبة أو الغازية أو الفضلات بأي شكل كان في المياه أيا كان نوعها أو في الهواء أو التربة وكذا إلقاء النفايات التي من شأنها أن تضر أو تعرض للخطر التنمية المستدامة العادية للموارد الطبيعية المتجددة أو تعيق أو تعرقل استعمالها في أغراض أخرى، وينص على عقوبات انتهاك القواعد البيئية.

علاوة على ذلك، يخول هذا القانون للسلطات البيئية في البلديات التي يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة وللمقاطعات نفس السلطة المخولة للهيئات المستقلة الإقليمية وينيط بها مهام محددة في إنجاز أعمال ومشاريع تنظيف تدفقات أو خزانات المياه المتأثرة بالنفايات البلدية.

ويتناول القانون رقم ١٤٢ لعام ١٩٩٤ نظام الخدمات العامة للبيوت. ويقيم القانون اختصاص البلديات في ضمان التوفير الفعال لخدمات الصرف الصحي للبيوت التي تشمل معالجة فضلات المياه والتصريف النهائي لها. علاوة على ذلك،

ينص على أن تقوم الأجهزة المقدمة للخدمات العامة للبيوت بحماية البيئة عندما يكون من المحتمل أن تؤثر أنشطتها على البيئة.

وينص القانون رقم ٣٨٨ لعام ١٩٩٧ على مبادئ الإدارة الإقليمية ويحدد معايير استخدام التربة. كما ينص على ضرورة حماية مصادر المياه ومناطق تغذية طبقات المياه الجوفية.

ويقيم القانون رقم ٧١٥ لعام ٢٠٠١ النظام العام للمشاركة بالنسبة للموارد التي تحولها الدولة إلى الأجهزة الإقليمية. وتشمل فئة المشاركة للأغراض العامة موارد ماء الشرب والصرف الصحي الأساسي. وتتولى البلدية مسؤولية تعزيز مشاريع تنظيم المجاري المائية المتأثرة بالنفايات وبرامج تصريف النفايات السائلة والصلبة وإزالتها وإعادة معالجتها، إلى جانب البرامج الأخرى وتمول تلك المشاريع أو تشارك في تمويلها.

ويتعلق القانون رقم ٨١٢ لعام ٢٠٠٣ بالخطة الإنمائية الوطنية لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، من أجل دولة للجماعات المحلية. فلتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وضع هذا القانون استراتيجية بيئية مستدامة؛ ومن الأنشطة ذات الأولوية التي يقوم بها برنامج ''الإدارة المتكاملة للمياه'' منع التلوث ومراقبته بصوغ وتنفيذ خطة لإدارة فضلات المياه، وفقا للمبادئ التوجيهية لوثيقة المجلس الوطني المعني بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية رقم ٣١٧٧.

وتعنى وثيقة المجلس المعني بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية رقم ٣١٧٧ لعام ٢٠٠٢ بالعمل ذي الأولوية والتوجيهات المتعلقة بصياغة الخطة الوطنية لإدارة فضلات المياه. وتحدد هذه الوثيقة الأوليات والمبادئ التوجيهية لصياغة الخطة الوطنية لإدارة فضلات المياه بغية تشجيع تحسين نوعية الموارد المائية للدولة. كما تحدد الأنشطة الخمسة ذات الأولوية التي تتمثل في ضرورة إيلاء الأولوية للإدارة، ووضع استراتيجيات إقليمية للإدارة وتنقيح واستكمال مجموعة الأنظمة القطاعية، وتنسيق مصادر التمويل وتعزيز استراتيجية مؤسسية لتنفيذ الخطة الوطنية لإدارة فضلات المياه.

ويطبق المرسوم رقم ٣١٠٠ لعام ٢٠٠٣ المادتين ٤٢ و ٤٣ من القانون رقم ٩٩ لعام ١٩٩٣ المتعلق بإحداث رسوم تعويضية على إلقاء سوائل محددة في جسم مائي. والرسم التعويضي هو ضريبة على الاستخدام المباشر أو غير المباشر لمصادر

المياه يدفع على إلقاء أنواع معينة من النفايات لما لها من أثر ضار على البيئة. ويضع المرسوم خطة إدارة التنظيف من النفايات.

ويحدد القرار رقم ٣٧٢ لعام ١٩٩٨ مقدار رسوم الحد الأدنى على طلب الأوكسجين البيولوجي ومجموع الجوامد المعلقة.

ويطبق المرسوم رقم ١٥٥ المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ المادة ٤٣ من القانون رقم ٩٩ لعام ١٩٩٣ التي تستوجب إحداث رسم الحد الأدنى على موارد المياه، بما فيها المياه الجوفية ويطبق القرار ٢٤٠ المؤرخ آذار/مارس ٢٠٠٤ منهجية المرسوم رقم ١٥٥/٠٤.

بولندا

٢٠٧ - أفادت بولندا بأن ترتيباتها الوطنية تعمل على النحو الواجب. ولا يلزم إدخال أي تحسينات. وتحل المشاكل المحتملة عن طريق لجان مختصة.

عين - الردود على الفرع جيم، السؤال ٧

إذا كان الجواب على السؤال جيم (٥) بالإيجاب، هل توجد أي خطط لتنقيح الترتيبات/الاتفاقات؟

الردود الواردة من الحكومات

باكستان وقطر والسلفادور وكينيا وهولندا

٢٠٨ - في ردودها على السؤال جيم- ٧، أجابت السلفادور بالنفي، بينما أجابت باكستان وقطر وكينيا وهولندا بـ ''لا ينطبق''.

كولومبيا

٢٠٩ - يطبق المرسوم رقم ١٧٢٩ المؤرخ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢ الجزء الثالث عشر، الباب ٢، الفصل الثالث من مرسوم القانون رقم ٢٨١١ لعام ١٩٧٤ بشأن أحواض مستجمعات المياه ويطبق جزئيا الفقرة ١٢ من المادة ٥ من القانون رقم ٩٩ لعام ١٩٩٣، التي ترمي إلى إدارة أحواض مستجمعات المياه. وينص تحديدا على أن الغرض الرئيسي من إدارة أحواض مستجمعات المياه هو التخطيط لاستخدام الموارد الطبيعية المتجددة وإدارتها المستدامة، حتى تتأتى إقامة التوازن السليم أو استعادته بين الاستغلال الاقتصادي لتلك الموارد وحفظ الهيكل الطبيعي والبيولوجي للحوض ولاسيما موارده المائية.

٢١٠ - وتوفر إدارة أحواض المستجمعات المصممة على هذا المنوال إطارا يخطط فيه للاستخدام المستدام للحوض وتنفيذ برامج ومشاريع محددة موجهة لحفظ وصون وحماية الحوض ومنع تدهوره و/أو لإصلاحه.

٢١١ - وستراعي إدارة أحواض المستجمعات المائية، في جملة أمور، المبادئ والتوجيهات التالية:

(أ) الحماية الخاصة اللازمة للهضاب والهضاب العليا والمصادر المائية ومناطق تغذية طبقات المياه الجوفية التي يعتبر أن لها أهمية إيكولوجية خاصة في حفظ الموارد الطبيعية المتجددة وصونها واستعادتها؛

(ب) المناطق المشار إليها أعلاه هي مناطق المنفعة العامة والمصلحة الاجتماعية وينبغي بالتالي أن تكون موضوع برامج ومشاريع للحفظ والصون و/أو الإصلاح؛

(ج) ستولى للاستهلاك البشري الأولوية في استخدام الموارد المائية، على جميع أوجه الاستخدام الأخرى ويجب أن يراعى هذا الاستهلاك في إدارة حوض المستجمع؛

(د) الوقاية من تدهور الأحواض ومراقبتها، عندما تكون ثمة اختلالات طبيعية أو كيميائية أو إيكولوجية في البيئة الطبيعية من شأنها أن تعرض للخطر سلامة الحوض أو أي مورد من موارده، ولاسيما موارده المائية؛

(هـ) وضع توقعات للعرض والطلب الحاليين والمستقبليين من الموارد الطبيعية المتجددة لحوض المستجمع، بما في ذلك بذل جهود لحفظ وإصلاح البيئة الطبيعية لضمان تنميتها المستدامة؛

(و) تشجيع تدابير حفظ المياه واستخدامها الفعال؛

(ز) النظر في التهديدات المحدقة بحوض المستجمع، وجوانب ضعفه والمخاطر البيئية التي قد تؤثر على إدارته؛

(ح) نظم مياه الحوض وطقسه.

٢١٢ - ويبين المرسوم رقم ١٦٠٤ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي يطبق الفقرة ٣ من المادة ٣٣ من القانون رقم ٩٩ لعام ١٩٩٣، الطريقة التي تنتخب بها اللجان المشتركة. وتسعى أعمال اللجان التي تتناولها الفقرة ٣ من المادة ٣٣ من القانون رقم ٩٩ لعام ١٩٩٣ إلى الاتفاق على سياسات لتنظيم وإدارة أحواض المستجمعات المشتركة ومواءمتها وتحديدها مع مراعاة المبادئ الدستورية.

ناميبيا

٢١٣ - أجابت ناميبيا بأنه فيما يتعلق بنهر كونين، يرى الجانب الأنغولي أن الاتفاق الذي أبرم أصلا بين الدولتين الاستعماريتين (البرتغال وجنوب أفريقيا) ثم أكده البلدان فيما بعد باعتبارهما دولتين مستقلتين هو اتفاق غير عادل. ويجري تناول الحالة المتعلقة بنهر أورينج من خلال دراسة ستفضي إلى إنشاء هياكل أساسية جديدة (سد) لتحسين إدارة الموارد المائية لنهر أورينج الأسفل (على طول الحدود المشتركة) وبالتالي ستفضي إلى اتفاقات جديدة.

الاتحاد الروسي

٢١٤ - ثمة خطط لتنقيح وتعديل الترتيبات القائمة بغية مواءمتها مع اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية المؤرخة ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢[٦].

فاء - الردود على الفرع جيم، السؤال ٨

إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء وصف النقاط الرئيسية المزمع تنقيحها (بما في ذلك الكيفية المتوقع تنقيحها بها).

الردود الواردة من الحكومات

باكستان وقطر والسلفادور وكينيا وهولندا

٢١٥ - في ردودها على السؤال جيم - ٨، أجابت السلفادور بالنفي، بينما أجابت باكستان وقطر وكينيا وهولندا بـ ''لا ينطبق''.

ناميبيا

٢١٦ - أجابت ناميبيا بأنه ليس ثمة بعد ما يمكن الإفادة به، سوى أنه أنشئت لجنة بشأن نهر كومين للنظر في الاتفاقات الثنائية، أما فيما يتعلق بنهر أورينج فستسدي اللجنة المشورة للحكومات بشأن الترتيبات والاتفاقات الجديدة التي سيلزم وضعها بعد إنجاز الدراسات الحالية.

(٦) United Nations, *Treaty Series*، المجلد ١٩٣٦، رقم ٣٣٢٠٧.

صاد – الردود على الفرع جيم، السؤال ٩

هل توجد ثمة أي أحكام بشأن الإدارة /المراقبة المشتركة للموارد المائية؟

١ – الردود الواردة من الحكومات

باكستان وبولندا والسلفادور وقطر وكولومبيا وكينيا والمكسيك

٢١٧ – في ردودها على السؤال جيم–٩، أجابت كولومبيا وبولندا، بـ ''نعم''، وأجابت السلفادور والمكسيك بالنفي، بينما صرحت باكستان وقطر وكينيا بأنه ''لا ينطبق''.

ناميبيا

٢١٨ – تتضمن كل الاتفاقات التي أنشأت اللجان القائمة بين ناميبيا والدول المجاورة لها بنودا بشأن القيام بالتحقيق والتخطيط والإدارة المشتركة لمسائل المياه ذات الاهتمام المشترك.

هولندا

٢١٩ – أجابت هولندا بأنه لا توجد في الوقت الحاضر أي أحكام من هذا القبيل. وبالنسبة للأسئلة المتعلقة بمضمون وتفسير توجيه الجماعة الأوروبية الإطاري المتعلق بالمياه وتوجيه المياه الجوفية المقترح، ينبغي الرجوع إلى اللجنة الأوروبية.

٢ – الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

لجنة الحدود والمياه الدولية وسلطة حوض النيجر

٢٢٠ – في أجوبتها على السؤال جيم–٩، صرحت لجنة الحدود والمياه الدولية بـ ''لا''، في حين لاحظت سلطة حوض النيجر أن هذه المسائل قد يتم تناولها في عملية ''المنظور المشترك''.

مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا

٢٢١ – أجاب المركز بأن له أحكاما بشأن الإدارة المشتركة منصوص عليها في المهام الوارد وصفها في الرد على السؤال ألف–٤.

قاف – الردود على الفرع جيم، السؤال ١٠

إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء وصف هذه الترتيبات، وكيف تعمل وما إذا كانت ثمة أي مجالات يلزم إدخال تحسينات عليها.

الردود الواردة من الحكومات

باكستان وقطر والسلفادور وكينيا وهولندا

٢٢٢ – في ردودها على السؤال جيم-١٠، أجابت السلفادور بالنفي، بينما أجابت وباكستان وقطر وكينيا وهولندا بـ ''لا ينطبق''.

كولومبيا

٢٢٣ – أجابت كولومبيا بأن الأحكام القائمة هي المرسوم رقم ١٧٢٩ لعام ٢٠٠٢ الذي يضع المبادئ التوجيهية لتنظيم وإدارة أحواض مستجمعات المياه؛ والقرار ١٦٠٤ لعام ٢٠٠٢ الذي ينظم اللجان المشتركة لتنظيم وإدارة أحواض مستجمعات المياه (السطحية)؛ والمرسوم رقم ١٥٤١ لعام ١٩٧٨، الذي يحدد الفصل الثاني منه أوجه الاستخدام بموجب القانون، ويعرف الاستخدام والاستغلال وشكل ونوع الامتيازات المتعلقة بشتى فئات المياه وخصائص وأنواع الامتيازات، والأعمال والتحسينات المتعلقة باستخدام المياه، واستخدام المياه لتعويم الخشب ونقله.

٢٢٤ – أما فيما يتعلق بالمجالات التي تحتاج إلى تحسين، فإنها تتعلق بالولاية والإجراءات والتنقيب والاستغلال وحماية مناطق التغذية ورسوم الاستخدام.

ناميبيا

٢٢٥ – أجابت ناميبيا بأن ذلك يتم عادة بإجراء تحقيقات ودراسات مشتركة تفضي إلى توصيات تقرها اللجنة بصورة مشتركة. ثم يسدي كل وفد المشورة لحكومته بشأن القرار المشترك الذي يستند إلى أفضل المعلومات التقنية المتاحة لكافة الأطراف الممثلة في اللجنة. ثم يمكن للحكومات عندها أن تدخل في مفاوضات بشأن اتفاقات أخرى لإنفاذ التوصيات المذكورة أعلاه.

بولندا

٢٢٦ – أجابت بولندا بأن الترتيبات تعمل في الوقت الراهن على النحو الواجب. ولا يلزم إدخال أي تحسينات. وتحل المشاكل عن طريق اللجان المختصة.

راء – الردود على الفرع جيم، السؤال ١١

إذا كان الجواب على السؤال جيم (٩) بالإيجاب، هل توجد أي خطط لتنقيح الترتيبات/الاتفاقات؟

الردود الواردة من الحكومات

باكستان وبولندا والسلفادور وقطر وكينيا وناميبيا وهولندا

٢٢٧ – في ردودها على السؤال جيم-١١، أجابت بولندا والسلفادور وناميبيا بالنفي، بينما أجابت باكستان وقطر وكينيا وهولندا بـ ''لا ينطبق''.

كولومبيا

٢٢٨ – أجابت كولومبيا بأن وزارة البيئة والإسكان والتنمية الإقليمية تبذل جهدا عظيما لتنقيح مجموعة الأنظمة القائمة المتعلقة بالموارد المائية، ونتيجة لهذا المسعى المشترك بين الوكالات وبمشاركة النقابات والدوائر الأكاديمية والقطاع المنظم والأجهزة الأخرى، تأتى الاتفاق على مشروع قانون للمياه يسعى إلى استكمال ومواءمة وتنسيق صك ملزم نافذ وواجب التطبيق، وفقا لاحتياجات البلد وظروفه.

شين – الردود على الفرع جيم، السؤال ١٢

إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء وصف النقاط الرئيسية المزمع تنقيحها (بما في ذلك الكيفية المتوقع تنقيحها بها).

الردود الواردة من الحكومات

باكستان والسلفادور وقطر وكينيا وناميبيا وهولندا

٢٢٩ – في ردودها على السؤال ١١ من الاستبيان، أجابت السلفادور بالنفي، بينما أشارت ناميبيا إلى أنه ''ليس لديها جواب'' وأجابت هولندا وباكستان وقطر بـ ''لا ينطبق''.

كولومبيا

٢٣٠ – أجابت كولومبيا بأن المواضيع التي يلزم تنقيحها نص عليها في مشروع قانون المياه الذي ستستعرضه اللجان المحددة المشتركة بين الوكالات بالنسبة لكل موضوع يتعلق بالمياه الجوفية في المجالات السالف ذكرها وهي مجالات البحث والحماية والتنقيب والاستغلال والاستخدام والتنمية. وتقيم هذه اللجان المقترحات من حيث النص والشكل والمحتوى وتعد الصيغة النهائية للمشروع المتفق عليه.

المرفق

استبيان بشأن الموارد الطبيعية المشتركة معمم على الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة

تركز لجنة القانون الدولي على تدوين قانون المياه الجوفية. ولا بد من تزويد اللجنة بأكبر قدر ممكن من ممارسات الدول ذات الصلة بهذه المسألة. ولذلك، فإن اللجنة ترحب بإسهامات الحكومات بشأن الأسئلة التالية:

الاستبيان

ألف – هل في دولتكم طبقات مياه جوفية تتجاوز الحدود الوطنية؟

١ – إذا كان الجواب بالإيجاب، فهل توجد ثمة أي ترتيبات أو اتفاقات مع الدول لمجاورة لكم بشأن استخدام أو إدارة طبقات المياه الجوفية هذه أو أي تعاون آخر بشأنها؟

٢ – إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء تقديم نسخة من الاتفاقات/الترتيبات

٣ – هل توجد ثمة هيئات/آليات مشتركة بين الدول المعنية بشأن إدارة طبقات المياه الجوفية أو تعاون آخر بشأنها؟

٤ – إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء تقديم معلومات تصف الأساس القانوني ودور ووظيفة الهيئات/الآليات المشتركة.

باء – بالنسبة للدول الاتحادية: ل توجد ثمة طبقات مياه جوفية داخلية في دولتكم تتجاوز حدود التقسيمات السياسية الفرعية؟

١ – إذا كان الجواب بالإيجاب، فهل توجد ثمة أي ترتيبات أو اتفاقات بينها بشأن استخدام أو إدارة طبقات المياه الجوفية هذه أو أي تعاون آخر بشأنها؟

٢ – إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء تقديم معلومات مماثلة لما ورد وصفه في الأسئلة ألف (٢) إلى ألف (٤).

جيم – إذا كان الجواب على السؤالين ألف (١) وباء(١) بالإيجاب، الرجاء الجواب على لأسئلة التالية المتعلقة بمحتويات الاتفاقات أو الترتيبات:

١ – هل توجد ثمة أي أحكام بشأن توزيع الموارد المائية؟

٢ - إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء وصف هذه الترتيبات، وكيف تعمل وما إذا كانت ثمة أي مجالات يلزم إدخال تحسينات عليها.

٣ - إذا كان الجواب على السؤال جيم (١) بالإيجاب، هل توجد أي خطط لتنقيح الترتيبات/الاتفاقات؟

٤ - إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء وصف النقاط الرئيسية المزمع تنقيحها (بما في ذلك الكيفية المتوقع تنقيحها بها).

٥ - هل توجد ثمة أي أحكام بشأن استخدام الموارد المائية؟

٦ - إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء وصف هذه الترتيبات، وكيف تعمل وما إذا كانت ثمة أي مجالات يلزم إدخال تحسينات عليها.

٧ - إذا كان الجواب على السؤال جيم (٥) بالإيجاب، هل توجد أي خطط لتنقيح الترتيبات/الاتفاقات؟

٨ - إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء وصف النقاط الرئيسية المزمع تنقيحها (بما في ذلك الكيفية المتوقع تنقيحها بها).

٩ - هل توجد ثمة أي أحكام بشأن الإدارة /المراقبة المشتركة للموارد المائية؟

١٠ - إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء وصف هذه الترتيبات، وكيف تعمل وما إذا كانت ثمة أي مجالات يلزم إدخال تحسينات عليها.

١١ - إذا كان الجواب على السؤال جيم (٩) بالإيجاب، هل توجد أي خطط لتنقيح الترتيبات/الاتفاقات؟

١٢ - إذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء وصف النقاط الرئيسية المزمع تنقيحها (بما في ذلك الكيفية المتوقع تنقيحها بها).